مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥ / العدد ١

الأوضاع العامة في تايلاند ١٩٩٥ – ٢٠١٥ (دراسة تاريخية)

أ.د. ماجد محي آل غزاي الفتلاوي
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الإنسانية

م. م . بهاء طراف عبدالله الكوام
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Email : wwllvshwkwuz…9@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الموقع – تايلاند – سياسية – تاكسين (Taxin)– اقتصادية – اجتماعية – الاضطرابات.

كيفية اقتباس البحث

الفتلاوي ، ماجد محي آل غزاي ، بهاء طراف عبدالله الكوام ، الأوضاع العامة في تايلاند ١٩٩٥ – ٢٠١٥ (دراسة تاريخية)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

General Conditions in Thailand 1995-2015 (Historical Study)

Prof. Dr. Majid Muhi Al-Ghazai Al-Fatlawi
University of Babylon/College of Education for Humanities

M.M. Baha Tarraf Abdullah Al-Kawam
University of Babylon / College of Education for Human Sciences

Keywords : Location - Thailand - Political - Thaksin - Economic - Social - Unrest.

How To Cite This Article
Al-Fatlawi, Majid Muhi Al-Ghazai, Baha Tarraf Abdullah Al-Kawam , General Conditions in Thailand 1995-2015(Historical Study),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract: -

This study dealt with the general conditions in Thailand in the political, economic and social aspects for the period from (1995-2015), which focused on the political crises and coups in the Thai Kingdom from the establishment of the political system until 2015 AD. Prime Minister Chuan Likpai, from 1992 to 2001 AD, was able to formulate a policy This government was subjected to many demonstrations and economic crises, which led to its dissolution and the victory of Thaksin as Prime Minister, who gave great importance to foreign relations and was able to resist the separatist movements in southern Thailand, and as a result of the military interventions in government that brought down Thaksin. With a military coup in 2006, and the formation of an interim government by army officers who had a role in the military coups, after that, Yingwok Shinawatra was able to win the elections and form a government until 2014, as the country witnessed a lot of political tensions during her reign, which led to her dismissal by the Constitutional Court and the

announcement Martial law. The study also clarified the nature of the coups and protests that worked to inflame the political and economic situation, as the country has witnessed more than eighteen coups since 1932 that played a role in overthrowing successive Thai governments.

الملخص: –

تناول البحث الأوضاع العامة في تايلاند، والتي ركزت على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمدة من عام (١٩٩٥–٢٠١٥م)، كما بينت الأزمات والانقلابات السياسية في المملكة التايلاندية، منذُ نشأة النظام السياسي حتى عام ٢٠١٥م ، فقد أستطاع رئيس الوزراء تشوان ليكباياي (Quan Likbai)(1992–2001)، أن يرسم سياسة مغايرة في البلاد والقضاء على حركات المعارضة في الجنوب ، فقد تعرضت هذه الحكومة إلى الكثير من المظاهرات والأزمات الاقتصادية ، مما أدى حلها وفوز تاكسين برئاسة الوزراء ، الذي أعطى للعلاقات الخارجية أهمية كبيرة وأستطاع مقاومة الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند ، ونتيجة التدخلات العسكرية في الحكم التي أسقطت تاكيسن(Taxin) بانقلاب عسكري 2006، وتشكيل حكومة مؤقتة من قبل ضباط الجيش، الذين أصبح لهم دور في الانقلابات العسكرية ، بعدها استطاعت ينغاوك شيناواترا(Yingawk Shinawatra) من الفوز في الانتخابات وتشكيل حكومة حتى عام 2014 اذ شهدت البلاد في عهدها الكثير من التوترات السياسية، مما أدى اقالتها من قبل المحكمة الدستورية واعلان الأحكام العرفية ، كما وضحت الدراسة طبيعة الانقلابات والاحتجاجات التي عملت على تأجيج الوضع السياسي والاقتصادي ، اذ أن البلاد شهدت منذُ عام ١٩٣٢م أكثر من ثمانية عشر انقلاباً كان لها دور في أسقاط الحكومات التايلاندية المتعاقبة .

يتألف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وهي .

المبحث الأول : الموقع الجغرافي والاوضاع العامة في تايلاند حتى عام ١٩٩٥م.

المبحث الثاني : التطورات السياسية في تايلاند عام ١٩٩٥– ٢٠١٥م .

المبحث الثالث : التطورات الاقتصادية في تايلاند عام ١٩٩٥– ٢٠١٥م .

المقدمة :–

منذُ نهاية القرن العشرين وحتى الآن، شهدت تايلاند تطورات سياسية واقتصادية هامة جعلتها تحتل مكانة بارزة على الساحة العالمية ، وتعتبر المدة ١٩٩٥– ٢٠١٥م من أبرز التحولات في تايلاند، حيث شهدت البلاد تغيرات هامة في مجالات متعددة بما في ذلك السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع ، فقد شهدت البلاد أزمة مالية خانقة في منتصف التسعينيات، أدت

إلى انهيار البورصة وتدهور اقتصاد البلاد ، وتم انتخاب تاكسين شيناواترا (Taxin Shinawater) رئيساً للوزراء، الذي قاد حكومة تحقيق التقدم الاقتصادي ولكن تعرض لانتقادات حادة، بسبب اتهامات بالفساد حتى تمت الاطاحة به عبر عملية انقلاب عسكري، مما أدى إلى مدة من الاضطرابات السياسية، وشهدت تايلاند جهودًا مكثفة لإصلاح الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي ، وتم تنفيذ برامج إصلاح هيكلي لتعزيز الشفافية والحكومة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، شهدت المدة أيضًا نمواً اقتصاديًا مستدامًا مع زيادة في الصادرات وتحسن في معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء ذلك جاءت الدراسة بعنوان(**الأوضاع العامة في تايلاند ١٩٩٥-٢٠١٥) (دراسة تأريخية)**، لتسلط الضوء على الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تايلاند، من خلال الحكومات المتعاقبة التي شكلت عن طريق الانقلابات العسكرية ، وسيرها على نهج ثابت في مقاومة الحركات الانفصالية في البلاد.

تألفت الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، جاء المبحث الأول بعنوان: **(الموقع الجغرافي والأوضاع العامة في تايلاند حتى عام ١٩٩٥م)**، تناولنا فيه الموقع الجغرافي لتايلاند ، وكذلك التكوين الاجتماعي لتايلاند، ومن ثم الأوضاع السياسية والاقتصادية حتى عام ١٩٩٥ م.

اما المبحث الثاني فقد حمل عنوان **(التطورات السياسية في تايلاند م ١٩٩٥-٢٠١٥م)** وتطرقنا به الى طبيعة النظام السياسي في تايلاند حتى عام ٢٠٠٦م من حيث الانقلابات العسكرية ، والوضع السياسي الداخلي في تايلاند حتى ٢٠١١، ثم الى اهم الاضطرابات السياسية في تايلاند ٢٠١١- ٢٠١٥م.

في حين خص المبحث الثالث **(التطورات والاقتصادية في تايلاند عام ١٩٩٥-٢٠١٥م)** بحثنا فيه النمو الاقتصادي في تايلاند حتى عام ١٩٩٨م ، ومن ثم الأزمة الاقتصادية العالمية، وآثرها على الاقتصاد التايلندي التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا ومنها تايلاند في عامي ١٩٩٧-١٩٩٨م.

أعتمد الباحث على جملة متنوعة من المصادر، والرسائل والاطاريح الجامعية، والكتب العربية والأجنبية، والبحوث المنشورة باللغة العربية واللغة الأجنبية، وكذلك الموسوعات .

المبحث الأول

(الموقع الجغرافي والاوضاع العامة في تايلاند حتى عام ١٩٩٥)

أولاً: الموقع الجغرافي : –

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المؤثرة في مدى مشاركة الدولة بالمجتمع الدولي ومن ثم في قوتها ، فوجود الدولة في موقع استراتيجي يعطيها مركزاً دولياً مهماً [١] ، اذ تقع تايلاند في جنوب شرق آسيا [٢] ، تحدها من جهة الشرق كل من لاوس وكامبوديا ، وخليج تايلاند وماليزيا من الجنوب ، وبحر أندمان وميانمار من الغرب[٣] ، تبلغ مساحتها حوالي (١٩٨,٠٠٠كم) ، اذ تتألف جغرافية تايلاند من ثلاث اجزاء رئيسة :

–الجبال الشمالية : اذ تشغل الجانب الشمالي الغربي من البلاد وصولاً الى حدودها الغربية ، ويوجد في هذه السلسلة أعلى قمة جبل وهي قمة جبل (انثانون)(Anthanon)اذ يبلغ ارتفاعه (٢,٥٩٥م).

–هضبة كورات : تعرف باسم هضبة (اسان)(Isan) وتشغل الجانب الشمالي الشرقي من البلاد وتؤلف حوالي (٣٠%) من اجمالي مساحة تايلاند اليابسة .

–السهل الأوسط : اذ تعد هذه المنطقة التي تمتد بين التلال السفحية للجبال الشمالية وخليج تايلاند، من أهم مناطق تايلاند إذ معظم الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة تكون اراضي هذا الجزء، والتي تؤلف المصدر الاساس لزراعة الأرز ، كما توجد اربع انهار التي تعد من اهم انهار تايلاند في هذا الجزء وهي كل من(نان ، وبتق ، ووانغ)، ويم ، التي تكون نهر (نشاو فلايا)(Nashaw Faya)، وهو الوسيلة الرئيسة للنقل في البلاد [٤] .

أما مناخ تايلاند فأنه لا يختلف كثيراً عن طبيعة المناخ الذي يسود في منطقة جنوب شرق آسيا، وبلدانها بصورة عامة [٥] ، فهو موسمي مداري غني بأمطاره التي تتساقط في معظم شهور السنة ، وتزداد غزارتها في الصيف غير أن القسم الأوسط منها شحيح الأمطار، وهي ثالث دولة في العالم في أنتاج المطاط بعد اندونيسيا وماليزيا [٦] ، أما التسمية القديمة لتايلاند فكانت تعرف باسم (سيام)(Siam) ،إذ نشأت الحضارة التايلاندية بهذا الاسم (السيامين) ، لكن بعد عام ١٩٣٩م، ونتيجة احتفاظ سكان البلاد بطابعهم وتقاليدهم وأعرافهم وعدم انجرافهم للمد الاستعماري الذي تعرضت له البلاد منذُ القرن السادس عشر الميلادي عمدوا الى تغير اسم البلاد الى(تايلاند)، والذي يعني بلاد الأحرار ، اما تسمية بانكوك(Bangkok) العاصمة بهذا الاسم فأنه يعود الى كلمة (كرانجنب) (Cranganb) المأخوذة من لغة (السانكريت) (Sankrit) لغة البلاط الملكي القديم والتي تعني مدينة الملائكة [٧] .

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ثانياً: التكوين الاجتماعي في تايلاند: –

التايلنديون هم من أصل صيني ، وكانت قبائلهم اخر القبائل التي نزحت من جنوب الصين، إلى اراضي جنوب شرق آسيا في القرن الثامن الميلادي [٨] ، إذ يقدر عدد سكان تايلاند حسب أحصاء عام ٢٠٠٢م بمقدار (٦٢) مليون نسمة [٩] ، إذ أربعة أخماس أهالي تايلاند تقريباً من أصل تايلاندي والباقي مجموعة من الاقليات ، والأقلية الصينية هي أكبر أقلية عدداً وتسيطر على الكثير من قطاع الصناعة، وعلى البنوك وبيوت الصيرفة والتأمين والاستيراد والتصدير وخاصةً تصدير الرز ، ويكاد يكون نصف سكان العاصمة بانكوك هم من أصل صيني ، كما هنالك أقلية مسلمة تعد حوالي مليوني نسمة، تقطن منطقة البرزخ في الجنوب وتسمى هذه الأقلية عند الأكثرية (تاي إسلام) ، وكذلك أقلية كامبودية يقارب عددها مليون نسمة، تعيش قرب حدود تايلاند ، وقد التحق هؤلاء لحكم تايلاند بعد أن احتلت أراضيهم أيام الحرب العالمية الثانية، وترفض لليوم الخروج منها ، ويتكلم التايلنديون مجموعة من اللغات التايلندية والانكليزية والصينية والماليزية ، وان معظمهم يتبع مذهب (هنايانا) البوذي وهو المذهب الأصلي في الديانة البوذية[١٠] .

ويعيش (٧٥%) من التايلنديين في المناطق الريفية ، بينما يعيش أكثر من (٦) ملايين في العاصمة بانكوك وينتمي معظمهم الى الشعوب الناطقة باللغة التايلاندية الوافدة من جنوب الصين ، اذ يشكل الصينيون ثاني أكبر مجموعة من السكان وكذلك شعب الملايو، الذين يعيشون في منطقة فطاني ، أما الأغلبية الباقية فهم من المهاجرين أو أحفادهم القادمين من بورما وكمبوديا وفيتنام ، كما ضم سكان تايلاند بعض الأوربيين والهنود واليابانيين ويعيش أغلبيتهم في العاصمة بانكوك ، كما توجد ايضاً مجموعات من القبائل تعيش في مناطق الجبال الشمالية الغربية من البلاد ، وإلى جانب هذه الاعراق توجد اعراق أخرى أقل، مثل الملايو وقبائل مون وخمير وهم يمثلون (١٠%) من نسبة السكان ، إذ يبلغ عدد المسلمين في تايلاند ما يقارب ستة ملايين نسمة ، والتكوين الاداري لتايلاند مكون من (٧٢) ولاية في الوقت الحاضر [١١] .

ثالثاً : الاوضاع العامة في تايلاند حتى عام ١٩٩٥م :–

حدث أول اتصال تايلندي مع الاوربيين عندما وصل البرتغاليون الى ملقا في القرن السادس عشر الميلادي ، فقد أرسل الامير البرتغالي البو كيرك (Albo Kirk) مندوباً الى تايلاند عام 1511، وعقد مع ملكها راما الثاني(Rama II) اتفاقاً تجارياً ووصلت جماعات تبشيرية برتغالية الى هناك عام 1606، وازداد اتصال تايلاند مع البرتغاليين والتجار الفرنسيين والانكليز، غير أن التجار الاوربيين لم ينجحوا كثيراً في ذلك لشدة الرقابة الملكية عليهم ، ثم تجددت الاتصالات

الأوربية مع تايلاند عام ١٨١٨م، مرة ثانية بعقد البرتغاليون اتفاقية تجارية مع مملكة سيام ، وبعد ثلاث سنوات ارسل ملك سيام حملة عسكرية الى بعض المناطق التايلاندية بعد ان اخذت هذه المناطق تتعاون وتتعاطى التجارة مع البريطانيين ، بعدها قام الملك راما الثالث(Rama III) عام 1826، بعقد اتفاقية تجارية مع شركة الهند الشرقية البريطانية ، وكانت الشركة تنوي تشجيع زراعة وتصدير الافيون غير ملك سيام (تايلاند)، رفض ذلك مما ادى الى اندلاع حرب الافيون الاولى (١٨٣٩ – ١٨٤٢م)، والتي ربحتها بريطانيا واحتلت تايلاند ، بعدها ارغمت بريطانيا ملك سيام عام ١٨٩٦م بالتعهد بان لا يمنح اي امتياز في اراضيه، لاية دولة غربية دون موافقتها ، مقابل تمسك كل من بريطانيا العظمى وفرنسا باتفاقهما على منح سيام الاستقلال [١٢].

لم تتمسك بريطانيا العظمى او فرنسا باتفاقهما عام ١٨٩٦م الذي وعدتا فيه الإبقاء على ما تبقى من سيام مستقلاً ، اذ ان فرنسا ضمت عام ١٩٠٧م بعضاً من اراضي سيام وبريطانيا استولت على كيده عام ١٩٠٩م، كما ذكرنا سابقاً وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤م، أعلن ملك سيام (راما السادس)(Rama VI) الحرب على ألمانيا الى جانب دول الحلفاء ، ومكافاةً للملك راما أعلن الحلفاء المنتصرون بعد الحرب إلغاء امتياز الإعفاء القضائي في سيام ، وبعد وفاة راما السادس عام ١٩٢٩م تسلم العرش الملك (راما السادس) الذي اخذ في تقليص موازنات الجيش والتقليل من مصاريف الدولة ، والغى كذلك الكثير من مظاهر البذخ الذي كان اخوه يعيش فيها ، وأثناء زيارته الى لأوروبا، قام الجيش بانقلاب دستوري في ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٣٢م، واستلم كبار ضباط الجيش زمام الحكم ، اذ صار الحكم في سيام ملكياً دستورياً ، وغيرت اسم البلاد من سيام الى (تايلاند) عام ١٩٣٩م أي بلاد الاحرار[١٣] .

وفي الحرب العالمية الثانية وتحديداً عام ١٩٤١م اكتسحت اليابان جميع شواطئ تايلاند ، وسمح التايلانديون لليابان بالمرور للقوات اليابانية في الاراضي التايلاندية والزحف على بورما وملايا البريطانيتين ومن ثم جزر الهند الهولندية والسيطرة عليها ، بعدها وتحديداً في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٢م أعلنت تايلاند الحرب على الحلفاء الى جانب دول المحور ومنها اليابان وألمانيا ، واصبح خلال هذه الفترة (بردي بانوم يونج)(Papyrus Panom Young) رئيساً للحكومة عام 1946 الذي اغتيل على اثر انقلاب عسكري ثاني عام ١٩٤٧م وهروب بردي وتنصيب الجنرال (بيبول) (People) لرئاسة الحكومة ، الذي اصبح من المقربين للولايات المتحدة الامريكية الذي كان له دور في تأسيس حلف (سيتو) (Sitos) [١٤]،الامريكي وصارت بانكوك مركز لرئاسة الحلف وصارت امريكا تدعمه مادياً ومعنوياً وعسكرياً ، وقد عانت البلاد الكثير من دكتاتوريته وفساد نظامه مما ادى الى انقلاب عسكري على نظامه في ١٦ أيلول ١٩٥٧م الذي

قام به رئيس أركان الجيش الجنرال (ساريت تامارات)(Sarit Tamarat)، وعلى اثر هذه الانقلابات ظلت الولايات المتحدة الامريكية تستعمل الاراضي التايلاندية لضرب بلاد فيتنام طوال حربها معها التي شنتها امريكا على فيتنام من عام ١٩٥٤م وحتى ١٩٥٧م [١٥] .

وفي عام ١٩٦٠م ظهرت عدد من الحركات الاسلامية في جنوب تايلاند تختلف في افكارها ، ولكنها تشترك في الهدف هو اقامة دولة اسلامية مستقلة في التكوين في فطامي ، فقد لجأت تلك الحركات الى اعمال العنف لتحقيق أهدافها ، فقد شهدت البلاد عام ١٩٦٧م عمليات اختطاف واغتيالات وهجمات بالقنابل للضغط على الحكومة التايلاندية للاستجابة لمطالبهم خلال خلق شعور بانعدام الامن لدى السكان غير المسلم الذين ينتمون الى العرق التايلاندي وغيرها ، كما اندمجت مع الحركات الاسلامية حركات ثورية شيوعية تعمل ضد الحكومة التايلاندية ، مما اعطى لحكومة بانكوك في ضرب الحركات في الجنوب والادعاء على انها حركات شيوعية ضد النظام ، بعدها عملت الحكومة على اعطاء المسلمين حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية مما خفف من عمل الحركات الاسلامية [١٦] ، وبعد فوضى عام ١٩٦٧م التي حلت في تايلاند قام العسكريون بانقلاب سيطروا فيه على البلاد ، وقيام حكومة ائتلافية واقرار دستور جديد عام ١٩٧٤م ، بعدها وبمدة قصيرة حدث انقلاب عام ١٩٨٠م الذي قام به الجيش كذلك واختيار الجنرال (برم) رئيساً للوزراء ، وقد بقي في السلطة الى عام ١٩٩٢م [١٧] ، وبعد فترة قصيرة شنت القوات المسلحة الملكية التايلاندية هجوم على المدنيين سقط على أثرها مئات الضحايا لقمع انتفاضة شعبية التي قامت في ايار عام ١٩٩٢م ، بعدما قررت شريحة من الضباط الاستيلاء على السلطة مجداً ، بعدها اجريت انتخابات آذار عام ١٩٩٢م واصبح الجنرال سوشيندا كرابرايون (S. Kraprayoon) رئيساً للوزراء الذي ألغى الجنرالات العسكرية السابقة ، وقام بتعين سياسيون كان الجيش قد اتهمهم سابقاً بالفساد ، ونتيجة للفساد وسوء الاوضاع الاقتصادية ، بدأت الطبقة الوسطى في المدن التايلاندية اضافة الى بعض المحتجون من المدن الريفية بتنظيم مظاهرات جماهيرية التي ارغمت الحكومة الملكية التايلاندية على الاستقالة بعدما جرت مذبحة عرفت فيما بعد بمذبحة أيار الاسود من ١٧ – ٢٠ ايار ١٩٩٢م ، وعلى اثرها تم اجراء انتخابات عام في نهاية شهر أيلول ١٩٩٢م ، الذي فاز فيها شوان ليكباي (Ch.Leekpai) (1992–2001)،والذي تمكن من اعادة تنظيم العلاقات المدنية – العسكرية في حكومته الاولى (١٩٩٢– ١٩٩٥م) ، وذلك بتقليص نفوذ القوات المسلحة وتقليل صلاحياتها في مسائل السياسة الخارجية، وكذلك تخفيض عدد العسكريين المتقاعدين من ١٥٢ إلى ٤٨ ،

كما عمل على معالجة الاوضاع الاقتصادية في البلاد ، ساعدت هذه الاجراءات على تولي شون رئاسة وزراء اخرى في تايلاند [١٨].

المبحث الثاني

(التطورات السياسية في تايلاند ١٩٩٥-٢٠١٥)

أولاً: طبيعة الاوضاع السياسية في تايلاند حتى عام ٢٠٠٦م.

بدأت حكومة رئيس الوزراء شوان تفقد صورتها الحسنة منذ بداية عام ١٩٩٥م، فصاعداً ، اذ تصاعدت الضغوط على رئيس الوزراء للرد على المخالفات في برنامج الحكومة المتسارع لإصلاح الأراضي ، ونجحت وزارة الزراعة التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي، في إصدار وثائق حقوق الأراضي لآلاف القرويين المحتاجين، ولكنها تنازلت أيضًا عن الأراضي للعديد من أنصار حزب الأثرياء التايلاندي ، وبعد مناقشات مطولة من أجل حجب الثقة عن حكومة شوان ، لم يستطيع شوان أن يقدم دفاعاً مقنعاً عن تصرفات حكومته، الأمر الذي دفع حزب بالانج دارما(Palang Dharma)الذي يعرف في تايلاند بـ(القوة الصالحة) إلى سحب دعمه للائتلاف ، وسرعان ما قام رئيس الوزراء بحل البرلمان قبل إجراء تصويت بحجب الثقة وأعلن عن إجراء انتخابات مبكرة في ٢ تموز ١٩٩٥[١٩].

ومما يثير الاهتمام بشكل خاص في المدة التي سبقت انتخابات شهر تموز ظهور حزب نام تاي(Nam Tae)(القيادة التايلاندية) الجديد بقيادة نائب رئيس الوزراء السابق أمنوي ويراوان(Amnoi Wirawan)، والذي تشكل جزئيًا بسبب الانشقاقات عن بالانج دارما بعد الانشقاقات المستمرة في ذلك الحزب ، لا يمكن شفاءه تخلى السياسي المنشق اللواء تشاملونج سريموانج(Chamlong Srimguan) عن قيادة بالانج دارما لمليادير الاتصالات تاكسين شيناواترا الذي لم يترشح للانتخابات الوطنية ، مفضلاً الاستعداد لمنافسة حاكم بانكوك العام المقبل بدلاً من ذلك ، ومن خلال الاستفادة من قواعد الانتخابات الليبرالية ، سعى حزب "نام تاي" الذي يتزعمه أمنواي(Amnoi)إلى إبراز صورة القيادة المتعلمة ذات الخبرة من خلال بث صور واعلانات على شاشة التلفزيون التايلاندي [٢٠].

فقد قام الحزب بتجنيد رجال أعمال وأكاديميين وموظفين حكوميين سابقين للترشح وفاز بـ ١٨ مقعدًا في الدوائر الانتخابية الريفية، لكنه فشل في الفوز بأي مقعد في بانكوك، التي ظلت خاضعة لحزبي بالانج دارما وبراتشاكورن التايلانديين وتولت حكومة بنهارن مهامها وسط انتقادات شديدة، بسبب الخلفيات المشبوهة للعديد من أعضائها فضلا عن الافتقار العام للخبرة الفنية[٢١] .

خلال عام ١٩٩٨م، نجحت حكومة شوان في عامها الأول في السلطة ، وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي العام أعطت رئيس الوزراء معدلات أعلى من المتوسط ، فقد وضعته جميع استطلاعات الرأي باستمرار في تقدم كبير على المنافسة ، إلا أن حكومته الائتلافية لم تكن ناجحة أيضًا ، ووفقا لاستطلاع للرأي التي اجريت في تشرين الثاني فإن أهم إنجازات الحكومة كانت محاولاتها لحل المشاكل الاقتصادية ، وكان الفساد وخيانة الأمانة وفشل الحكومة في السيطرة على أسعار المستهلك، وتكاليف المعيشة سبباً رئيسياً في الاستياء[٢٢].

فقد أصبحت الحكومة الائتلافية تعاني من فضائح الفساد، وزارة الصحة العامة، التي يعتقد شعبياً أنها أنظف الوزارات، اهتزت بسبب الاتهامات التي وجهتها جمعية أطباء الريف، فيما يتعلق بشراء الأدوية والمعدات بأسعار مبالغ فيها للغاية. وبدأت لجنة مكافحة الفساد تحقيقا مكثفا لمدة ثلاثة أشهر، وقد أشار تقرير اللجنة، الذي صدر في أواخر شهر تشرين الثاني، إلى تورط سياسي ومسؤولين رفيعي المستوى في الوزارة في ممارسات مشبوهة لشراء الأدوية [٢٣].

وأصبحت مزاعم الفساد أمراً شائعاً في السياسة التايلاندية، واللافت في فضيحة وزارة الصحة العامة أنها أدت إلى استقالة وزير الصحة العامة ونائبه (وهما عضوان في حزب العمل الاجتماعي) ، كما تمت أيضًا إزالة وزير الصحة الدائم من منصبة ، ويجب النظر بشكل جماعي إلى التحقيق الفوري والنشر العلني لتقرير لجنة مكافحة الفساد، واستقالة الوزيرين، ونقل السكرتير الدائم، باعتباره علامة فارقة في الحكومة ، وفي هذه الحالة على الأقل، أصبحت المساءلة والشفافية ضرورة حتمية للعمل وليس مجرد أقوال [٢٤].

كما حدثت فضيحة فساد أخرى، شملت مخالفات مزعومة في شراء البذور في وزارة الزراعة والتعاونيات، إلى قيام نائب الوزير المسؤول (عضو في حزب تشات تاي)(Chat Thai) بتقديم استقالته في شهر أيلول وكما هو الحال في قضية وزارة الصحة العامة السابقة، فإن قبول السياسي للمسؤولية ضد اتهامات الفساد يُظهر درجة من المساءلة نادراً ما توجد في تايلاند ، وظهرت فضيحة ثالثة في شهر كانون الثاني عام١٩٩٩م، عندما كشف تحقيق أجرته إدارة الغابات عن تعدي على محميات الغابات المتاخمة لسد سري ناكارين في مقاطعة كانشانا بوري(Kansha Naburi) ، واعترف ضابط إقليمي رفيع المستوى ببناء ثلاثة منازل على أرض محجوزة ، وفي نقلها للقصة قدمت الصحافة ادعاءً إضافيًا بأن أحد المنازل يعود ملكيته لزوجة وزير الداخلية، اللواء ساناان كاشورنبراسارت (Sanan Kashornprasa) وهو شخصية سياسية قوية وأمين عام للحزب الديمقراطي، ولم تضيع المعارضة أي وقت في المطالبة بإجراء تحقيق شامل [٢٥].

حققت هذ الحكومة تقدماً بطيئاً على جبهة الإصلاح السياسي، كانت إحدى الفقرات الرئيسية للدستور التايلاندي، الذي تم تعديله والتصديق عليه هي محاولة السيطرة على الفساد، والحد من تأثير المال في السياسة التايلاندية ، ولم يتم تطبيق سوى ثلاثة قوانين أساسية رئيسية، وهي التي تحكم لجنة الانتخابات في تايلاند، والأحزاب السياسية، وانتخاب النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، وبموجب دستور ١٩٩٧، هناك ٢٥ قانونًا أساسيًا يجب إصدارها بحلول شهر تشرين الأول ٢٠٠٠م ، وهي تشمل مشاريع القوانين الرئيسية المتعلقة باللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، ومكتب المراجع العام الوطني، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللامركزية الإدارية، ومجلس النواب حق الناخبين في اقتراح القوانين، وإجراء الاستفتاءات العامة، وإقالة أعضاء المجالس الوطنية والمحلية، وكانت هناك مخاوف بشأن بطء وتيرة التشريع، واتهم دعاة الديمقراطية الحكومة بالافتقار إلى الصدق والالتزام للدفع من أجل الإصلاح. وقد أكد رئيس الوزراء علناً أن مشاريع القوانين سوف يتم إقرارها، خلال الدورة الثانية لمجلس النواب في عام ٢٠٠٠م ، ولكن ظهرت مشاكل مع مشروعي قانونين على الأقل: أحدهما يتناول إعادة هيكلة وزارة العدل، حيث سيتم فصل محاكم العدل، من اختصاص الوزارة، والآخر بعقوبات التصويت ، وينص الدستور على أن جميع الناخبين المؤهلين يجب أن يمارسوا حقهم في التصويت ، أولئك الذين يفشلون في التصويت سوف يفقدون حقوقهم المدنية، لكن الميثاق فشل في تحديد الحقوق التي سيتم إلغاؤها، تم تشكيل لجنة لمراجعة المشكلة، والتي من غير المرجح أن يتم حلها بسهولة [٢٦].

اما في مسألة الجيش فقد أثبتت قائمة الترقيات العسكرية السنوية في شهر أيلول ١٩٩٩م همة رئيس الوزراء المدني شوان ليكباي، الذي تولى أثناء تشكيل حكومته أيضاً حقيبة الدفاع، اذ تم تعيين مرشح تشوان لمنصب القائد الأعلى للجيش، الجنرال سورايود شولانوندا (Surayud Chulanunda)على المرشحين ، وهو ضابط محترف متميز يتمتع بسمعة لا تشوبها شائبة ومؤهلات مثيرة للإعجاب، وتخرج الجنرال سورايود من الدفعة ١٢ بالأكاديمية العسكرية ، الذي من المقرر أن يتقاعد عام ٢٠٠٣ تم تعيينه ، على الرغم من التفضيل المعروف لقائد الجيش المنتهية ولايته لمرشحين أعلى رتبة أقرب إلى سن التقاعد، قضت بضربة واحدة على آمال خريجي الصف الحادي عشر في التقدم إلى أعلى المناصب القيادية في الجيش ، وتضمن التعديل العسكري السنوي بعض المفاجآت الأخرى، أبرزها تخفيف الالتزام المعتاد بمعايير الأقدمية ، وانتشرت شائعات مفادها أن بعض العناصر في الجيش، كانت تستعد للشروع في "تدريبات"، وهو تعبير ملطف للانقلاب ، لكن الاحتجاج تلاشى وتم انتقال السلطة دون وقوع أي انقلاب، وفي الأشهر الثلاثة الأولى من توليه المنصب ، أبتعد الجنرال سورايود عن السياسة،

وترك مقعده المخصص له في مجلس الشيوخ وجميع التعيينات الأخرى غير العسكرية ، وقد أعلن التزامه بتحويل الجيش التايلاندي إلى جيش محترف، و ان يكون جيش يبقى خارج السياسة[٢٧].

وفي عام ٢٠٠٠م، أصبح الدستور الإصلاحي الطموح الذي تم تبنيه قبل ثلاث سنوات سمة أساسية للحياة السياسية التايلاندية ، قامت هيئات الرقابة المنشأة حديثاً بتنظيم أول انتخابات على الإطلاق لمجلس الشيوخ في تايلاند ، لقد أسقطوا أحد أكثر السياسيين مهارة وقوة في البلاد ، وقد أدت أهمية هذه الهيئات، إلى جانب إعادة هيكلة مجلس النواب، إلى إعادة تشكيل المسرح الذي ستخوض عليه الطبقة السياسية في تايلاند انتخابات مجلس النواب المقرر إجراؤها في الأسبوع الأول من عام ٢٠٠١م، وفي هذه الاتجاه ، أصبح مركز السلطة بدأ أفراد تلك الطبقة في العودة نحو العاصمة بعد ثلاثة عقود من الهيمنة الإقليمية[٢٨].

وقد حدثت ثلاثة تطورات خلال عام ٢٠٠٠م في السياسة الداخلية في تايلاند وهي ، انتخابات مجلس الشيوخ، وسقوط وزير الداخلية والأمين العام للحزب الديمقراطي سانان كاتشونبراسات(Sanan Kashornprasa) والمدة التي سبقت انتخابات مجلس النواب المقرر إجراؤها في شهر كانون الثاني ٢٠٠١م ويشير كل تطور إلى التقدم الذي أحرزه الإصلاح السياسي في تايلاند [٢٩].

وعلى ضوء ذلك توجهت تايلاند إلى صناديق الاقتراع لانتخاب مجلس شيوخ يتألف من ٢٠٠ عضو، في الرابع من شهر آذار ٢٠٠٠م وكان المعينون يشغلون في السابق أعضاء في مجلس الشيوخ، وكانت أعضاؤه أكبر بكثير، وكانت لجنة الانتخابات المكونة من خمسة أعضاء، والتي أنشأها الدستور الجديد، تتمتع بسلطة كاملة للإشراف على الانتخابات ، إذ أصبحت مقاطعات تايلاند البالغ عددها ٧٦ مقاطعة تتضاعف الآن كمناطق لمجلس الشيوخ ، ترسل كل مقاطعة عضوًا واحدًا على الأقل في مجلس الشيوخ إلى بانكوك ، أما المقاطعات ذات الكثافة السكانية الأكبر، فيحق لها ان ترسل أكثر من ذلك ، وعلى الرغم من الأساس الإقليمي الجديد للتمثيل في مجلس الشيوخ، فقد تم حظر الحملات الانتخابية المباشرة بشكل فعال، وفي حين سمحت اللجنة بإعلانات إذاعية قصيرة وتوزيع منشورات تقدم معلومات عن السيرة الذاتية، فقد سعت إلى فرض سلسلة من التدابير الرامية إلى مواجهة السياسة المالية سيئة السمعة في تايلاند، وكان الانتماء الحزبي محظورا، وكذلك عدم مواجهة الناخبين بصورة مباشرة ، فقد السماح بالخطابات شرط أنها لا تحتوي على وعود أو ميكروفونات فقد تم حظر تنظيم فعاليات الحملة الانتخابية ، ومن

عجيب المفارقات، كما أشار البعض أن تأثير هذه اللوائح هو إعطاء ميزة انتخابية للشخصيات البارزة وحتى سيئة السمعة، وخاصة في المناطق الإقليمية [٣٠].

وقد فشلت نتائج الاستطلاع في إرضاء لجنة الانتخابات، وأعلنت أن الممارسات الانتخابية غير الصحيحة جعلت من المستحيل التصديق على ٧٨ فائزًا ، اثنان فقط من هؤلاء الأفراد قد ترشحوا في بانكوك، بمقاعدها الـ ١٨ ، وجاء الـ ٧٦ الباقون من مقاطعة تايلاند، الممثلة في مجلس الشيوخ الجديد بـ ١٨٢ عضوًا، وفي ممارسة صلاحياتها، بدا وكأن لجنة الانتخابات تؤكد وجود نفس الفجوة الانتخابية التي تفصل بين بانكوك والأقاليم والتي كان المقصود من تلك السلطات أن تعمل على تصحيحها [٣١].

وبعد هذه الاحداث أصبح حزب (تاي راك تاي)(T–R–T) بزعامة تاكسين شيناواترا (Taxin Shinawater)[٣٢] ، ذو شعبية كبيرة بين الناخبين مما أدى الى فوزة في الانتخابات التي جرت في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠١م ، وتولي تاكسين شيناواترا رئاسة الوزراء في تايلاند من عام ٢٠٠١– ٢٠٠٦م ، فقد احدث تغييراً كبيراً في المشهد السياسي للبلاد ، فقد كان الحكم قبل هذه الانتخابات بيد نخبة مقربة من القصر الملكي، وتتكون أساساً الجيش ورجال الاعمال والاحزاب المحافظة خصوصاً الحزب الديمقراطي اكبر حزب معارض حتى هذا الوقت ، فقد كان القصر الملكي التايلاندي يتمتع بنفوذ سياسي كبير ، اذ لعب الملك دور مهم في استقرار البلاد ، كما أنه يحظى باحترام كبير من غالبية الشعب ، كما ان الجيش يشكل قوة مستقلة وقائمة بذاتها ، واستطاعت هذه القوة ان تسطير على الملك وعلى الوضع الداخلي في تايلاند، وتتحكم في المشهد السياسي عبر تنصيب حكومات واسقاط أخرى [٣٣].

فقد أبتعد تاكسين عن النهج الذي أتبعته الحكومة السابقة واعطاء أكثر أهمية من إدارة العلاقات التايلاندية البورمية ، وكما كانت الحال في عام ٢٠٠٠م، فإن هذه العلاقات تركزت على حل المشاكل المستمرة المتمثلة في المخدرات، والمهاجرين، والمناوشات الحدودية، والنزاعات حول مصايد الأسماك ، التي كانت من ضمن التحديات الدبلوماسية التي واجهتها بانكوك في عام ٢٠٠١م إذ كان أحد العوامل المعقدة الرئيسية، يكمن في رغبة تاكسين في السماح للقوات العسكرية التايلاندية باستعادة نشاطها، ولها الدور في العلاقات مع الجيران الذي أبعده شوان عنه فعليًا [٣٤].

وقد رحبت بورما بوصول حكومة تاكسين إلى السلطة من خلال عملية توغل عبر الحدود في أوائل شهر شباط عام ٢٠٠٢م ، وكان المقصود منها على ما يبدو محاربة متمردي (شان) على طول الحدود، اذ تم صد هذا التوغل بقوة كبيرة من قبل عناصر من الجيش الثالث لشمال

تايلاند، مما أدى إلى وضع نمط لسلسلة من الانتهاكات للأراضي التايلاندية من جانب القوات التايلاندية وتبادل إطلاق النار مع كل من القوات البورمية وقوات حلفائهم ، فقد ادت هذه العملية ضبط القوات التايلاندية لمئات الآلاف من حبوب الميثامفيتامين المصنعة في مناطق بورما تحت سيطرة جيش ولاية وا المتحدة (USWA)، إلى قيام قائد الجيش الثالث اللفتنانت جنرال واتاناتشاي تشيمو يانونج بإدانة تورط الشخصيات السياسية التايلاندية في هذه التجارة وفشلها من حكومة رانغون لاتخاذ خطوات فعالة ضدها ومع ذلك فمن المتوقع أن يصل ما يقدر بنحو ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليون قرص إلى تايلاند من كل من بورما ومختبرات USWA العاملة حديثاً في لاوس خلال هذا العام ، اذ انتقد وزير الدفاع تشاواليت(Nashawalat) وهو ضابط أركان منذ فترة طويلة يتمتع بخبرة أكبر بكثير في الصفقات التجارية مع بورما أكثر من القتال واثاناتشاي لإنفاقه الكثير من القذائف في الرد على التوغلات البورمية ، وبحلول نهاية العام تم إعادة تعيين قائد الجيش الثالث إلى منصب في بانكوك [٣٥].

وفي عهد تاكسين حدثت بعض الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند وتحديداً عام ٢٠٠٤م ، وكان نتيجتها الحكومة الخاطئة لإدارة تاكسين والتي ادت الى تفاقم الوضع في الجنوب ، الذي اتخذ مجموعة من القرارات التي أدت الى تفاقم الوضع ومنها ترسيخ المركزية في المناطق الجنوبية ، فضلاً عن حل المراكز الادارية للمقاطعات الحدودية الجنوبية ، وهو ما ادى صعوبة جمع المعلومات ، خاصةً أن هذه المراكز تعتبر حلقة وصل بين العاصمة والادارات المحلية ، وفي العام نفسة تم الغاء مكتب امن الحدود العسكري المشترك الذي يديره الجيش والشرطة ، مما أدى إلى استغلال الجماعات الانفصالية هذا الفراغ الامني[٣٦] .

كما سيطرت "الأزمة في الجنوب" في عهد تاكسين على الاوضاع في تايلاند في عام ٢٠٠٤م، وكانت الاغتيالات اليومية للشرطة المحلية والجنود والزعماء الدينيين وغيرهم من المدنيين، بمثابة مستوى من التمرد يتجاوز ذلك في مناطق أخرى من جنوب شرق آسيا، وهو مستوى لم تشهده تايلاند منذ أكثر من ٣٠ عامًا، يمثل العنف المتكرر تحديًا خطيرًا للأمة، وفي هذه المرحلة، ليس من الواضح ما إذا كانت تايلاند ستتنازل عن الوحدوية، أو ستبدأ المزيد من الحكم الذاتي المحلي، أو تستقر على مدة طويلة من الاضطرابات السياسية، وهيمنت هذه الأحداث على الصورة السياسية استعداداً للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٥م، وألقت بظلالها على فرضية استقرار الاقتصاد وبرامج التغيير الحكومي غير المسبوقة في تاريخ تايلاند الحديث [٣٧].

فقد بدء الهجوم في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤م على منشآت الجيش والشرطة والاستيلاء على الأسلحة وحرق المدارس من قبل المتمردين الذين يعملون في جميع أنحاء ناراثيوات وباتاني ويالا إلى بدء عام من العنف بلغ ذروته في الانتفاضات الجماهيرية التي لا تزال عصفت بجنوب تايلاند، ففي نيسان من العام نفسة، هاجم متشددون دينيون القوات العسكرية واحتلوا مسجد كرو سي الشهير في باتاني، وهو رمز المقاومة الماليزية الإسلامية للهيمنة التايلاندية (السيامية)، وفي المعارك التي تلت ذلك، فقد ما يقرب من ١٠٨ مسلحين وخمسة من أفراد قوات الأمن حياتهم ، وأدت المواجهة اللاحقة للجيش من قبل حشد من المسلحين، يزيد عددهم عن ١٠٠٠ شخص في تاك باي، ناراثيوات، في ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٤م ، إلى مقتل ما يقرب من ٨٥ مدنيًا[٣٨].

فقد اعتمدت حكومة تاكسين الحل الامني والعسكري مع أزمة العنف في الجنوب ، اذ اعلن رئيس الوزراء تاكسين الاحكام العرفية ونقل مسؤلية إحلال الامن في الجنوب من قوات الشرطة الى الجيش ، والضغط على القادة العسكريين بتحقيق انتصار على المتمردين في الجنوب ، ونتيجة لعمال العنف ضدهم قاموا بمهاجمة عدد من النقاط الامنية وتكرار الهجمات على الجيش ، بعدها قامت الحكومة بإصدار مرسوم في تموز ٢٠٠٥م نقل بموجبة مسؤلية التعامل مع الحركات الانفصالية في الجنوب الى مجلس الوزراء ، وأعطى كذلك صلاحيات واسعة لإدارة تاكسين مسؤولية الامن في الجنوب ، بعدها ظهرت عدد من المبادرات السياسية لكنها لم تحقق تقدم ملموس ، وفي النهاية أدى تجاهل إدارة تاكسين للمبادرات السياسية واعطاء الاولوية للتدابير الأمنية الى تصعيد حدة العنف في الجنوب [٣٩] .

وبعد هذه الاحداث المهمة في تايلاند جرت الانتخابات في ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٥م، فلأول مرة في تاريخ تايلاند، أكملت حكومة منتخبة ديمقراطياً مدة ولاية كاملة مدتها أربع سنوات، وأُعيد انتخابها لقيادة البلاد الأمة التايلاندية ، وقد أعيد تنصيب الحزب الحاكم، تاي راك تاي، بأغلبية ساحقة، الأمر الذي يشير إلى الموافقة الشعبية على زعامة رئيس الوزراء تاكسين شيناواترا أثناء الأعوام الأربعة السابقة ، إن استقرار العمليات والإجراءات الديمقراطية، على النقيض من التواريخ السابقة للانقلابات العسكرية، وسحب الثقة البرلمانية من الحكومات، يمثل إنجازًا كبيرًا للإصلاحيين الملتزمين بتوطيد الديمقراطية [٤٠].

إن نتائج هذه الانتخابات لها أهمية تاريخية ، وعلى الرغم من الانتقادات واسعة النطاق الموجهة لرئيس الوزراء من قِبَل المثقفين و"المصلحين الاجتماعيين"، والمنظمات غير الحكومية، والصحافة، فقد تلقى تاكسين وحزب تاي راك تاي دعماً أقوى كثيراً مما حصلوا عليه في انتخابات

عام ٢٠٠١م ، وكانت هذه النتيجة مصحوبة بأكبر نسبة إقبال على الانتخابات عام ٢٠٠١ [٤١]، اذ شهدت الانتخابات البرلمانية سنه ٢٠٠٥م زيادة بنسبة ٧٢%، وكانت النتيجة حصول حزب تاي راك تاي على أغلبية كبيرة من المقاعد في البرلمان، وقد اجتاح الحزب مقاطعات تشانغوات الشمالية بالإضافة إلى المقاطعات الواقعة في الشمال الشرقي، واحتفظ بأكثر من مقاطعته في المنطقة الوسطى وبانكوك ، وخلافًا لتوقعات استطلاعات الرأي في سوان دوسيت(Swan Dost)(عملية اقتراع أجريت في حرم سوان دوسيت بجامعة راجبات) التي تشير إلى أن حزب تاي راك تاي كان يحقق تقدمًا كبيرًا في المنطقة الجنوبية، فاز حزب ثاكسين بمقعد واحد فقط في ١٤ مقعدًا جنوبيًا في تشانغوات إن تشانغوات فانغا نجا، التي تضررت بشدة من كارثة تسونامي في عام ٢٠٠٤م أثبتت "استطلاعات الرأي عند الخروج"، التي كثيرًا ما انتقدها السياسيون، أنها غير دقيقة إلى حد كبير، خاصة في منطقة تشانغوات الجنوبية، مما ألقى بظلال من الشك على قدرة هذا النوع من استطلاعات الرأي على التنبؤ بسلوك الناخبين [٤٢].

وكانت السمة الأبرز في الانتخابات هي الانهيار الفعلي للسياسة التايلاندية إلى نظام الحزبين فقط TRT الحاكمة، وحزب المعارضة الرئيسي براجادهيبات (الحزب الديمقراطي)؛ الرسم البياني التايلاندي (الأمة التايلاندية)؛ وقدم حزب جديد، ماهاشون (حزب الشعب العظيم)، قائمة كاملة من ١٠٠ مرشح في قائمة الاقتراع الحزبية. وقد استحوذت هذه الأحزاب الأربعة على ٩٨.٧% من الأصوات الشعبية، لكن حزبي تي آر تي وبراجادهيبات(T – R–Ta) حصلا مجتمعين على ٧٩% من إجمالي الأصوات، لقد تزامن توزيع أصوات المقاطعات ذات العضو الواحد مع الدعم لاقتراع القائمة الحزبية، مما يشير إلى أنه مع حدوث توحيد كبير للأحزاب، فإن تحديد الحزب قد يعني أكثر مما كان عليه في الانتخابات السابقة [٤٣].

ثانياً : الوضع السياسي الداخلي في تايلاند حتى عام ٢٠١٠م .

بدأ عام ٢٠٠٦م في تايلاند مع دخول رئيس الوزراء تاكسين شيناواترا وحزبه "تاي راك تاي" (TRT، التايلانديون يحبون التايلانديين) عامهم الخامس، ويبدو أنهم يسيطرون بقوة على الأمور، و على الرغم من الشعبية الهائلة التي يتمتع بها تاكسين Taxin، خاصة في المناطق الريفية، إلا أن السياسيين المعارضين والأكاديميين والصحفيين وسكان بانكوك من الطبقة المتوسطة كانوا يشعرون بالقلق، من أن نظام تاكسين أدى إلى تآكل آليات ومبادئ الديمقراطية ، وزعم منتقدو رئيس الوزراء أنه قوض استقلالية وكالات المراقبة المحايدة، حيث ملأها بالموالين ، لقد أنشأ نوعًا جديدًا من قانون الطوارئ، المطبق في المقاطعات الحدودية الجنوبية، والذي تجاوز العديد من ضمانات الدستور ويمكن تطبيقه على مناطق أخرى إذا رغب في ذلك ، وأكد منتقدو

تاكسين أنه أضعف استقلال وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون والإذاعة، وبدرجة أقل الإنترنت ووسائل الإعلام المطبوعة وقد أبدى عدم رغبته في التسامح مع الانتقادات، مما أدى إلى خنق النقاش العام والبرلماني ويعتقد منتقدوه أن نظامه كان يغذية الفساد المستشري. وبقيادة حليف تاكسين السابق سوندي ليمثونغكون، صاحب مجموعة المدير الإعلامي، أصبحت المظاهرات ضد النظام حدثاً منتظماً بحلول عام٢٠٠٦م [٤٤].

بدأت مشاكل تاكسين خلال عطلة رأس السنة الجديدة عام ٢٠٠٦م، والتي قضاها في سنغافورة وبعد عودته من سنغافورة باع أفراد عائلته ممتلكاتهم في شركتهم الرائدة، شركة شين، إلى شركة تيماسيك، وهي شركة استثمار حكومية في سنغافورة، مقابل نحو ١.٩ مليار دولار معفاة من الضرائب، كما تبين فيما بعد، وأثارت هذه الصفقة الغضب بين معارضي تاكسين، مما وفر قوة دافعة لتشكيل تحالف الشعب من أجل الديمقراطية (PAD) للسعي إلى الإطاحة به ، وكثف التحالف احتجاجاته ضد تاكسين، وبحلول شهر شباط، كان الأعضاء ينظمون أنفسهم ليس في بانكوك فحسب، بل في المقاطعات أيضًا، سعيًا إلى رفع مستوى الوعي في المناطق الحضرية الأخرى، وربما في المناطق الريفية أيضًا واتهم التحالف الشعبي من أجل الديمقراطية تاكسين بالفساد وتقويض الديمقراطية واغتصاب الامتيازات الملكية ودعا إلى التدخل الملكي، وفي مواجهة ضغوط من المتظاهرين وزعيم فصيل داخل حزبه، قرر رئيس الوزراء في نهاية فبراير الدعوة إلى انتخابات مبكرة، المقرر إجراؤها في ٢ نيسان ([٤٥])، بعدها التقى تاكسين، الذي كان متحدياً في البداية، بالملك بوميبول أدوليداديج، ثم خرج ليعلن أنه سيأخذ استراحة من السياسة ،ودعا رئيس الوزراء بعد ذلك إلى الوحدة لضمان الاستقرار خلال الاحتفال المرتقب بالذكرى الستين لتولي الملك العرش. ورغم أن ثاكسين ظل رئيساً مؤقتاً للوزراء، فقد فوض السلطة إلى أحد نوابه، وهو تشيدشاي واناساتيت(Ched Shay Anasatite)، وهو جنرال شرطة سابق لم يكن لديه فصيل خاص به داخل الحزب ، ومنذ ذلك الوقت وحتى انقلاب ايلول عام ٢٠٠٦م، كان وضع ثاكسين المستقبلي غير واضح، وأثار لاحقًا جدلاً عندما ألقى باللوم في سقوطه على شخص يتمتع بشخصية كاريزمية، ويُعتقد على نطاق واسع أنه إشارة إلى رئيس الوزراء السابق بريم تينسولانوندا(prem Tinyulanonda)، رئيس مجلس الملكة الخاص الذي يحظى باحترام كبير ، والذي رأى الكثيرون الأحداث اللاحقة بمثابة منافسة بين الاثنين ([٤٦]).

وبعد الانقلاب العسكري على حكومة تاكسين في ايلول ٢٠٠٦م ، وتشكيل حكومة مؤقته برئاسة رئيس الوزراء **سورايديو تشولانونت(Soradio Chulanont)** الذي قدم اعتذر علني للشعب الجنوبي التايلاندي، ووعد بالقيام بالعديد من الاصلاحات ، لكنها لم تكن ذات تأثير ملموس مما

زاد في عدم الثقة الشعبية في الحكومة ، وبعد ذلك تصاعدت اعمال العنف في عام ٢٠٠٧م، وهو ما دفع الحكومة زيادة القوات العسكرية في الجنوب ، وبحلول عام ٢٠٠٨م تعهدت الحكومة مرة ثانية بحل الوضع في الجنوب، ولكن الحكومة انشغلت بالتعامل مع المتظاهرين المؤيدين لتاكسين ولم يحظ الجنوب باهتمام الحكومة [٤٧] .

اما فيما يخص السياسية الخارجية فقد تأثرت العلاقات الخارجية لتايلاند بشدة بسبب ازمه الاضطرابات السياسية ، فعندما تولى رئيس الوزراء **ساماك(Samak)** منصبه ، تصاعدت التوترات بين تايلاند و كمبوديا إثر النزاعات الحدودية ، ونشر كل جانب قوات إضافية في المنطقة، وبلغت ذروة الاشتباكات بين الجانبين في تشرين الاول ٢٠٠٨م ونتج عن الاشتباكات مقتل جنديين كمبوديين وأصيب عدد آخر من الجانبين ، وإثر الاشتباكات ، دعا وزير الخارجية التايلاندي المدنيين التايلانديين إلى مغادرة كمبوديا ، وقد بذلت محاولة لإصلاح تلك العلاقات وترسيم الحدود الا ان جميع المحاولات بائت بالفشل [٤٨].

كما تضررت علاقات تايلاند مع الغرب بسبب عدم الاستقرار السياسي ، لقد وُضعت بريطانيا العظمى في موقف صعب عندما احتج التحالف الشعبي من أجل الديمقراطية على وجود تاكسين هناك، وفي النهاية اتخذت بريطانيا خطوة غير معتادة بإلغاء تأشيرة تاكسين(Taxin) أثناء سفره إلى آسيا ، لكن الاستيلاء على المطارات كان له التأثير الأكبر على العلاقات مع الغرب ، واضطرت أستراليا والدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات لإعادة مواطنيها إلى وطنهم عبر مطارات أخرى ، أصدر سفراء الاتحاد الأوروبي مع سفراء (الولايات المتحدة وأستراليا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا)، بيانًا مشتركًا أشاروا فيه إلى أن المصادرة كانت خطيرة وغير مناسبة وتضر بصورة تايلاند الدولية ، ودعوا إلى حل المشاكل بشكل ديمقراطي ، كما أعلنت الولايات المتحدة بشكل منفصل أن الاستيلاء على المطارات لم يكن وسيلة مقبولة للاحتجاج، ودعت التحالف الشعبي من أجل الديمقراطية إلى الانسحاب ، وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية أيضًا تحذيرًا بشأن السفر، ومع ذلك كان التأثير الأكبر على مستوى الأشخاص، حيث غادر الآلاف من الزوار، الذين تقطعت بهم السبل وتم إلغاء آلاف الرحلات لزيارة تايلاند [٤٩].

تميز عام ٢٠٠٩م بفقدان القانون والنظام في المملكة ، وقد تم تسليط الضوء على ذلك من خلال أحداث نيسان عام ٢٠٠٦م ، التي تم فيها إلغاء سلسلة من مؤتمرات القمة المقررة المرتبطة برابطة دول جنوب شرق آسيا،عندما اقتحم متظاهرون مؤيدون لتاكسين(Taxin) الفندق الذي كان يعقد فيه القمة في باتايا، وزعم أصحاب القمصان الحمر أن الحكومة نظمت حشودًا يرتدون القمصان الزرقاء لردعهم وإلحاق الأذى بهم، ومن المثير للدهشة أن العديد من رجال الشرطة

والجنود الذين يحرسون الفندق فشلوا في منع دخول المتمردين ونتيجة لذلك، فإن كبار القادة من الدول المشاركة، بما في ذلك قادة دول (الصين واليابان وكوريا ودول الآسيان)، قاموا بالفرار بالقوارب والمروحيات ، وقد شوه هذا الحادث بشدة سمعة تايلاند ، والأسوأ من ذلك أنه أعقب ذلك على الفور سلسلة من أعمال الشغب العنيفة في وسط مدينة بانكوك ، وفي استراتيجية قيل إنها كانت تهدف إلى ترهيب رئيس الوزراء أبهيسيت لحمله على التنحي، قام متطرفو القمصان الحمر بإغلاق العديد من الطرق، وأحرقوا الحافلات العامة، وهددوا بتفجير الشاحنات المحملة ، وفي ظل عجز الشرطة، شكل السكان مجموعات مقاومة لوقف مثيري الشغب الحمر، مما أدى إلى سقوط بعض الضحايا [٥٠].

والحقيقة أن بعض العلامات التي تدل على فقدان القانون والنظام في تايلاند ، ظهرت مجموعة مسلحة تدعى بـ (أصحاب القمصان الصفراء) عام ٢٠٠٩م ، زاعمين بضرورة التخلص من ثاكسين بأي ثمن، ولم يقتصر الأمر على التخلص من تاكسين بل عملوا على العديد من الوكالات الحكومية، وخاصة مقر الحكومة ومحطة التلفزيون الحكومية، ولكنهم احتلوا لاحقًا مطاري بانكوك، مما أدى إلى إغلاق معظم حركة الطيران المحلية ، وتقاعس ضباط السلام عن اتخاذ أي إجراء، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الخوف من أن يؤدي اللجوء إلى العنف إلى تأليب الرأي العام ضدهم ،والأهم من ذلك أن الجيش ظل على الحياد، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تعاطف بعض أعضائه مع جماعة أصحاب القمصان الصفراء [٥١].

وفي بداية عام ٢٠١٠م أثار الصراع السياسي في تايلاند، ، أعمال عنف داخلي لم تشهدها البلاد منذ أكثر من ثلاثة عقود ، وكان الصراع بين تحالف الشعب من أجل الديمقراطية (PAD)، أو "القمصان الصفراء"، الذي عارض رئيس الوزراء آنذاك ثاكسين شيناواترا، والجبهة الوطنية المتحدة للديمقراطية ضد الدكتاتورية (UDD)، أو "القمصان الحمراء"، التي أيدت تاكسين بعد أن أطيح به في انقلاب عام ٢٠٠٦م، ولكن في عام ٢٠٠٩، شمل الصراع الائتلاف الحكومي بقيادة رئيس الوزراء أبهيسيت فيجاجيفا والحزب الديمقراطي، الذي كان في المعارضة منذ الانتخابات الأولى لتاكسين في عام ٢٠٠٠م وكان الهدف الأساسي لاحتجاجات الجبهة المتحدة للديمقراطية ضد الديمقراطية هو حكومة أبهيسيت(Abhisit)، التي اعتبرها أصحاب القمصان الحمراء غير شرعية، وعلى الرغم من بقائه في الخارج، استمر تاكسين في تشكيل تهديداً للاستقرار الداخلي في نظر الحكومة، وفي العمل كزعيم منفي لأتباعه في المناطق الريفية الشمالية والشمالية الشرقية [٥٢].

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

وفي الاول من شهر شباط عام ٢٠١٠م ، سيطرة أصحاب القمصان الحمراء على اجتماع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)(Isan) ، بعدها قامت الحكومة بحملة اعتقال واسعة في بانكوك ، واصدار المحكمة العليا قرار أن الحكومة يمكنها الاستيلاء على جزء كبير من اموال تاكسين البالغة ٢.٢ مليار دولار، والتي تم تجميدها بعد انقلاب عام ٢٠٠٦م وكان تاكسين الذي قد أدين بأربع تهم بالفساد ، كما ردت الجبهة المتحدة للديمقراطية من أجل الديمقراطية التي دأبت على اتهام القضاء التايلاندي بالتحيز ضد ثاكسين والأحزاب المؤيدة له، بمطالبة رئيس الوزراء أبهيسيت بالدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة ، وعندما شددت الحكومة الرقابة على وسائل الإعلام التي تعتبر متعاطفة مع أصحاب القمصان الحمراء، دعا زعماء الجبهة المتحدة للديمقراطية والديمقراطية أتباعهم، الذين كان العديد منهم في المناطق الريفية إلى النزول في شوارع بانكوك(٥٣).

بحلول شهر آذار من العام نفس ، تجمعت احتجاجات كبيرة من الجبهة المتحدة للديمقراطية والديمقراطية حول جسر فان فاه في بانكوك، على اثرها دخل أبهيسيت في حوار مع قيادة القمصان الحمراء حول موعد محتمل لإجراء الانتخابات، بعد فشل قوات الأمن التايلاندية في تفريق المتظاهرين في إحدى المواجهات، تخلت القوات الحكومية عن أسلحتها عندما حاصرها المتظاهرون في الشوارع الضيقة التي شجعتها أصحاب القمصان الحمراء للاستيلاء على منطقة راتشابراسونج، إحدى المناطق التجارية الرئيسية في بانكوك ، وكانت الجبهة المتحدة للديمقراطية من أجل الديمقراطية تحذو حذو أصحاب القمصان الصفراء التابعين للتحالف الشعبي من أجل الديمقراطية، الذين استولوا على مطار سوفارنابومبي الدولي في بانكوك في تشرين الثاني ٢٠٠٨م لإجبار رئيس الوزراء آنذاك سومتشاي وونغساوات، رئيس حزب قوة الشعب الموالي لتاكسين، على الخروج من البلاد، ورغم أن سومتشاي تمت إقالته في نهاية المطاف بقرار من المحكمة العليا(٥٤).

على الرغم من أن رئيس الوزراء أبهيسيت أعلن حالة الطوارئ في بانكوك في ٨ نيسان ٢٠١٠، إلا أنه كان مترددًا في بداية الأمر بشن حملة قمع كاملة ، فقد أستمر في التفاوض مع الجبهة المتحدة للديمقراطية بشأن الانتخابات، بعدها تم إنشاء مركز لحل حالة الطوارئ (CRES) لتنسيق الأمن الداخلي في البلاد ، وتلا ذلك اشتباكات متفرقة وهجمات بالقنابل اليدوية خلال شهر نيسان ، وعلى اثرها انقسم فيها زعماء الجبهة المتحدة للديمقراطية والديمقراطية حول عرض رئيس الوزراء أبهيسيت في إجراء الانتخابات في البلاد (٥٥).

وفي ٣٠ نيسان ٢٠١٠م اقتحمت جماعة القمصان الحمراء مستشفى جامعة شولالونغكورن، مما أجبر الأطباء على إجلاء معظم المرضى، لكنهم تركوا وراءهم البطريرك الأعلى في تايلاند زعيم الكنيسة البوذية، الذي كان مريضاً هناك لعدة أسابيع، وعندما زارت الأميرة **مها تشاكري سيريندهورن** التايلندية والتي كانت تعمل سفيرة خاصة لمنظمة الاغذية والزراعة للقضاء على الجوع في منطقة آسيا ، البطريرك في المستشفى الذي كان لا يزال محاصرًا في المستشفى ، بعدها انقلب رأي الطبقة الوسطى في بانكوك ضد أصحاب القمصان الحمراء وبعد فترة قصيرة أعلن رئيس الوزراء أبهيسيت(Abhisit) ضرورة التدخل لإنهاء التمرد وفلك الحصار عن المستشفى [٥٦].

ومنذ انقلاب عام ٢٠٠٦م وحتى عام ٢٠١٠م شهدت البلاد بعدم الاستقرار السياسي ، وسيطرت السطلة العسكرية في البلاد نتيجة الانقلابات المتتالية في تايلاند ، وحظر حزب رئيس الوزراء تاكسين بعدها تم اجراء الانتخابات في شهر نيسان ٢٠١٠م التي ادت الى صعود تيار القمصان الحمر الى الحكم مرة أخرى وتولي الحكم ينغلوك شيناواترا رئاسة الوزراء شقيقة تاكسين الذي هرب خارج البلاد ، وقد استمرت هذه الحكومة تمارس عملها الى عام ٢٠١٤م ، التي تم أطاحتها في الانقلاب العسكري بضغط من تيار القمصان الصفر [٥٧].

ثالثاً: الاضطرابات السياسية ٢٠١٠ – ٢٠١٥م:-

وفي فترة حكم رئيسة الوزراء **ينغلوك شيناواترا(Yingluck Shinawater)**(2010-2014) ، تم الإبلاغ عن ٥٠٢ حادثة عنف و ٢٦ حالة وفاة في بانكوك بسبب التوترات السياسية، كما شهدت هذه المدة نفسها، في مقاطعات يالا وباتاني وسونجخلا وناراثيوات الحدودية الجنوبية ٤٦٦ حالة من أعمال العنف ، بالإضافة إلى ٢٧٧ حادثة عنف ضد المدنيين، و ٢٧٢ معركة بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة، و ٢٩ حالة عنف ضد المدنيين، هذا يعني أن إجمالي ١٠٤٤ حدث عنف و ٨١٢ حالة وفاة ، فقد اصبحت تايلاند تحتل المستوى الرابع بعد الهند وباكستان وبنجلاديش، وهي دول يزيد عدد سكانها عن ضعف عدد سكان تايلاند ، كما صنف مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٥ ، الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام ومقره سيدني، ان تايلاند تأتي في المرتبة العاشرة في أنماط الإرهاب وقياس تأثيره في أكثر من ١٦٢ دولة عام ٢٠١٥م ، ويظل تصنيف تايلاند دون تغيير عن عام ٢٠١٤، وهو العام الذي شهد زيادة بنسبة ١٦% عن عام ٢٠١٣م، مما يشير إلى الحاجة ليس فقط لمزيد من التغطية الدولية والوعي ضد التمرد في تايلاند، ولكن أيضًا إلى التزام جاد من الحكومة التايلاندية بإنهائه [٥٨].

وبعد أن استولى المجلس العسكري في تايلاند على السلطة، تعهد بإنهاء التمرد واتخذ خطوات لتعزيز التنسيق بين قوات الأمن، وإنشاء شبكة من نقاط التفتيش، والشروع في حملة لجمع بصمات الأصابع والحمض النووي على أمل جعل عملية المتمردين أكثر صعوبة ، لكن المحللين يتفقون على أن أي نجاح سيحتاج إلى التزام مخلص وثابت من الحكومة، يتضمن معالجة المظالم المحلية لتجنب المزيد من العزلة، وزيادة الثقة في المنطقة ، وتتمثل المشكلة في عدم القدرة على تحقيق ثقة دائمة بين الحكومة التايلاندية والجماعات المتمردة، وهو ما يمكن أن يعزى إلى التحولات السياسية المتكررة وتغيرات السلطة في بانكوك [٥٩].

كما اتخذت حكومة **ينغلوك** نهج جديد في التعامل مع مشكلة التمردات في الجنوب الحوار والتفاوض مع المتمردين ، وكان نتاج ذلك توقيع الحكومة التايلاندية والجبهة الوطنية في الجنوب اتفاق عام ٢٠١٣ ، من اجل إجراء محادثات سلام لإنهاء الصراع ، وقد حاول الجانب الحكومي الضغط على الجبهة الوطنية من أجل وقف العنف ، في قدمت الجبهة عدة مطالب أبرزها الاعتراف بالجبهة الوطنية كحركة تحرير وليست حركة انفصالية ، والافراج عن المعتقلين ، ونتيجة عدم تطبيق هذه الشروط تم توقف المفاوضات وتعرضت البلاد الى انقلاب عسكري في ٢٢ أيار ٢٠١٤م بقيادة (**تشان أوتشا**)(Chan-o-cha) ، الجنرال في الجيش الملكي التايلاندي بعد ست اشهر من المظاهرات التي مهدت لإسقاط حكومة ينغلاك ، وبعد ثلاث أشهر من الانقلاب أصبح تشان رئيساً للوزراء بعدما قام بنزع الرتبة العسكرية ، وقد استمر في رئاسة الوزراء الى عام ٢٠٢٢م [٦٠] .

المبحث الثالث

(التطورات الاقتصادية في تايلاند ١٩٩٥-٢٠١٥)

أولاً: النمو الاقتصادي في تايلاند حتى عام ١٩٩٨م .

كان الاقتصاد التايلندي حتى عام ١٩٩٥م اقتصاداً مثالياً ، ومعدل نمو سنوي يقارب (١٠%) ، وصادرات تمثل (٤١,٥%) من إجمالي الناتج المحلي ، اضافة الى معدل تضخم متدني في حدود (٥%) ، كما ان نسبة العجز في الميزان التجاري من إجمالي الناتج المحلي لتايلاند تقدر (٦,٨%) ، ونسبة الدين (١١%) ، فيما لم تتعدى نسبة الدين الكلي (٤٢,٥%) من إجمالي الناتج المحلي ، لذلك وضعها البنك الدولي في فئة الدول الأقل مديونية ، ونتيجة المؤشرات الاقتصادية التايلندية الايجابية عمدت السياسية المالية التايلندية الى تحرير حركة رؤوس الاموال من خلال تخفيض الرقابة على التبادل المالي الخارجي تشجيعاً لتدفق الاستثمارات الاقتصادية ، بعدها شهدت سنة ١٩٩٦م انخفاض في قيمة الين الياباني أمام الدولار الامريكي ، وبما ان

البات التايلندي مثبت بالدولار ارتفعت قيمته كذلك امام العملة اليابانية ، مما ادى ارتفاع تكلفة المنتجات التايلندية التي يتم شرائها بالين الياباني [٦١] .

كما ان سقوط الأمطار في عام ١٩٩٦م ،ادى إلى حدوث فيضانات في ٦٨ إقليمًا من أقاليم تايلاند البالغ عددها ٧٦ إقليمًا ، مما أدى إلى تدمير الحقول والمحاصيل والمنازل وسلب عيش الآلاف من المواطنين ، على الرغم من أن الجزء الداخلي من بانكوك ظل جافًا في الغالب ، وفي نهاية تشرين الأول من العام نفسة ، قدرت وزارة الداخلية عدد الأشخاص المتضررين بأكثر من ٤.٢ مليون شخص، وتم تسجيل ٢٣٥ حالة وفاة ، وفقدان حوالي ٣٣٠ ألف رأس من الماشية ، وأضرار تقدر بأكثر من ٣.٥ مليار بات، أي ما يعادل ١٤٠ مليون دولار أمريكي [٦٢] ، وساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ارتفاع معدل التضخم بما يتراوح بين ٥.٥% و٦% في عام ١٩٩٦م، مقارنة بنسبة ٥% في العام السابق ، وقد أثرت السياسات النقدية المتشددة التي اتبعها بنك التجارة والنقل على مؤشر البورصة التايلاندية (SET) المدفوع بالسيولة ، والذي ارتفع إلى مستويات قياسية في عام ١٩٩٣ وانخفض في عام ١٩٩٤ ، انخفض مؤشر SET في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٥م، وانتعش إلى حد ما في الربع الثالث ، فقط إلى الانخفاض طوال بقية العام [٦٣]

انتعش الاقتصاد التايلندي عام ١٩٩٧م بنسبة تقدر بـ ٨.٥% مقارنة بـ ٨% في عام ١٩٩٤، وهو معدل من المتوقع أن يستمر فوق ٨% حتى عام ٢٠٠٠ ، وكان من المتوقع أن يرتفع إجمالي الصادرات بنحو ٢٠% عن العام السابق ، وبلغت قيمة الواردات ٤٤.٥ مليار دولار هذا العام ، ولكن كانت هناك توقعات أيضًا أن تزيد الواردات ، مما سيؤدي إلى عجز تجاري يبلغ حوالي ١٢ مليار دولار ، وفي آب أعادت الولايات المتحدة الامريكية امتيازات نظام الأفضليات المعمم [٦٤] ، التي كانت قد ألغيت في عام ١٩٨٩ م بسبب افتقار تايلاند إلى الحماية للحقوق الفكرية حقوق الملكية، بعد أن نفذ المسؤولون حماية جديدة لحقوق الطبع والنشر أقرها البرلمان، وأخيرا زاد الاستثمار الأجنبي المعتمد بشكل حاد في عام ١٩٩٧م، حيث جاءت معظم الطلبات من الشركات اليابانية والأمريكية والتايوانية [٦٥] ،

وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م، نما الاقتصاد بمعدل ٤.٣%، بانخفاض عن ٥% في العام السابق وأقل بكثير من المتوسط الإقليمي المتوقع البالغ ٥.٥%، ومن المتوقع أن يبلغ النمو للعام بأكمله حوالي ٤.٣%، على الرغم من أنه قد يحصل على دفعة طفيفة من الإنفاق على الانتخابات، وقاد النمو الصادرات التي ارتفعت بنسبة ١٨.٤% مقارنة بنفس المدة من عام ٢٠٠٦م، مما أدى إلى تحقيق فائض قدره ٥.١ مليار دولار وانخفض التضخم إلى ٢.٢%، بعد

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

أن كان ٥.٥% في العام السابق، ويتوقع بنك بانكوك أن يصل فائض الحساب الجاري إلى ١١.٧ مليار دولار، أو ٤.٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت احتياطيات العملات الأجنبية أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ٧٣ مليار دولار[٦٦].

ثانياً : الأزمة المالية العالمية لعام ١٩٩٨م وأثرها على الاقتصاد التايلندي حتى عام ٢٠١٥م.

أصابت الازمة المالية العالمية لسنة ١٩٩٨م أكبر اقتصاد عالمي وهو الاقتصاد الامريكي ، وسرعان ما انتقلت الازمة الى دول العالم وخصوصاً الدول المتقدمة ، ولم يقتصر أثرها على القطاع المالي بل أدى الى اتجاه عالمي في الانكماش الاقتصادي مع الارتفاع في معدلات البطالة ، وقد عدت هذه الازمة اول أزمة بعد تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية [٦٧] ، استمرت الأزمة الاقتصادية في السيطرة على الأحداث في عام ١٩٩٨، واظهرت تايلاند نمواً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧% إلى ٨%، و انخفضت الطاقة الإنتاجية إلى أقل من ٥٠%، ووصلت القروض المتعثرة في القطاع المالي إلى ٤٦%، من إجمالي الديون ، وفي خضم الأزمة ، تم وضع الأساس لإجراء إصلاحات مصرفية وقانونية وضريبية ومؤسسية واسعة النطاق ، وقد تحول التركيز إلى الجهود المبذولة لتبسيط اللوائح لخلق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في النظام [٦٨].

أشارت تقديرات الاقتصاد الكلي لعام ١٩٩٨م، في تقرير أعده مكتب البنك الدولي في تايلاند في تشرين الثاني من العام نفسة ، إلى نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة –٨.٠%، مع تضخم مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٨%. ووفقاً للأرقام الصادرة عن بنك تايلاند في شهر سبتمبر/أيلول، بلغ إجمالي الدين الخارجي لتايلاند ٨٦.٤ مليار دولار أمريكي، منها ٢٦.٦ مليار دولار أمريكي عبارة عن ديون قصيرة الأجل، والتي تُعرف بأنها تلك التي تستحق في الأشهر الاثني عشر المقبلة ، وما يقرب من ثلثي الديون الخارجية هي ديون القطاع الخاص[٦٩].

ورغم المشاكل الاقتصادية التي واجهتها الحكومة الائتلافية برئاسة رئيس الوزراء تشوان ليكباي طوال عام ١٩٩٨م فقد وحققت نوعاً من النجاح الاقتصادي ، وهذا يعود ذلك إلى حد كبير إلى قوة فريقها الاقتصادي ، لكن استقرار الحكومة تقوض بسبب سلسلة من فضائح الفساد ، وانتهى عام ١٩٩٨م بحادثة كبيرة ، عندما تحطمت طائرة إيرباص تابعة للخطوط الجوية التايلاندية عند هبوطها في مقاطعة سورات ثاني الجنوبية في ١١ كانون الاول ، مما أسفر عن مقتل ١٠١ من الركاب وأفراد الطاقم [٧٠] ،كما ثبت اقتصاد تايلاند أنه أقل ديناميكية بكثير من سياساته في عام ٢٠٠٠م ، واصبح النمو الاقتصادي بطيء مع ظهور بعض المخاطر الاجتماعية والمالية والتجارية ، اضافة الى المشاكل الخارجية التي اثرت وبشكل كبير على الاقتصاد التايلندي ،

ومنها مشكلة الحدود الغربية الطويلة مع بورما الغير آمنه [٧١] ، فقد أثر الوضع الاقتصادي الغير مستقر الاستقرار السياسي على الوضع الاقتصادي حتى عام ٢٠٠١٣م فقد تم اقتراح تغييرات لتشديد الرقابة على الشركات التي تمتلك فيها الشركات الأجنبية حقوق التصويت بأغلبية، وأعربت السفارات الأجنبية وغرف التجارة الأجنبية المشتركة في تايلاند عن قلقها ازاء الوضع الاقتصادي الغير مستقر ، وحدوث الكثير من الانقلابات العسكرية في تايلاند ومنها انقلاب ٢٠٠٦م ، اذ كان المستثمرون الأجانب يخشون فقدان السيطرة على شركاتهم الاستثمارية وكان المستثمرون المحليون والأجانب، قلقين أيضًا بشأن التغييرات في ضوابط رأس المال وقانون تجارة التجزئة ، [٧٢].

فقد اكدت الارقام الحكومية في المجال الاقتصادي ، ان النمو الاقتصادي سجل نسبة ضعيفة جداً بلغت (٠,٦%) ، خلال نهاية عام ٢٠١٣م ، وقد اصبح معدل النمو الاقتصادي التايلندي غير مستقراً حتى عام ٢٠٠١٥م ، بسبب الانقلابات العسكرية والاحتجاجات السياسية ، فقد اثرت على سمعة تايلاند كوجهة مفضلة للاستثمارات الدولية ، في حين ان هنالك دول آسيوية اكثر استقراراً على المستوى الاقتصادي مثل إندونيسيا والفلبين ، التي اصبحت خلال السنوات المتقدمة في نمو اقتصادي مرتفع اضافة الى دخول الشركات الاستثمارية الى هذه البلدان ، قد ساهم وبشكل اساس في انتعاش الجانب الاقتصادي وتقليل البطالة والقضاء على الفقر الذي كان يسود هذه البلدان ، كما اثر الوضع الاقتصادي التايلندي على السياحة التايلندية ، التي تشكل حوالي ٨% من الناتج المحلي الاجمالي للبلد ، وبعد التحذيرات الدولية بعدم السفر الى تايلاند، نتيجة الوضع السياسي فقد اصبحت في تناقص من مردودها المالي في الاقتصاد التايلندي [٧٣] .

الخاتمة والتوصيات.

يكشف تاريخ تايلاند" خلال المدة من ١٩٩٥م إلى ٢٠١٥ م عن مسار متقلب من التحولات الاجتماعية والسياسية ، فتلك السنوات شهدت تغيرات جذرية في السياسة والاقتصاد والمجتمع، مع تأثيرات متباينة على حياة الناس ، ومع رحيل الزعيم تاكسين شيناواترا، تظهر تحديات جديدة تواجه البلاد، مما يجعل النظر إلى المستقبل يتطلب تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية مع الحفاظ على القيم الثقافية والتقاليد التايلاندية العريقة ، وايضا خلال هذه الفترة ، شهدت البلاد تحولات هامة في السياسة بدءًا من انتخابات ديمقراطية إلى انقلابات عسكرية وعودة إلى الديمقراطية مرة أخرى ، كما شهدت التطورات الاقتصادية نموا ملحوظًا في قطاعات مثل السياحة والصناعات التصديرية، إلا أن هناك تحديات تبقى، مثل الفقر والفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية ، بالإضافة إلى ذلك، فإن الهجرة الداخلية

والأزمات البيئية تمثل تحديات إضافية تستدعي اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي ، لذلك، يتعين على تايلاند أن تستمر في التطور بشكل مستدام، مع التركيز على تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وان نستنتج من ذلك :-

(١)ان النظام السياسي التايلاندي تعرض للكثير من الانقلابات العسكرية ، ساهمت وبشكل كبير في تدهور مسار العملية السياسية والاقتصادية منذ عام ١٩٣٢م والى وقتنا الحاضر، وعلى الرغم من هذا استطاعت بعض القوى السياسية من فرض وجوها السياسي في تايلاند(١٩٩٥-٢٠١٥م).

(٢)ظهور بعض الشخصيات التايلاندية التي تركت أثر في العملية السياسية ، والقضاء على الكثير من التمردات والانقلابات خلال هذه المدة ومنها أهما رئيس الوزراء تشوان وتاكسين الذي استطاعوا أن يرسموا مساراً للعملية السياسية في تايلاند.

(٣)كان سبب تدهور الوضع السياسي والاقتصادي هو الحركات الانفصالية التي ظهرت خلال هذه المدة وأشدها عام ٢٠٠٤م في جنوب تايلاند ، التي استطاعت ان تخلق نوع من الفوضى وتساهم في تأخير عجلة التقدم .

(٤)ساهمت الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٩٨م، وبشكل كبير في خلق نوع من التردي في المجال الاقتصادي ، مما ادى الى انتشار الفقر والبطالة في المجتمع التايلاندي .

(٥)كان سبب بقاء الوضع السياسي والاقتصادي في حالة غير مستقرة، هو سيطرة القادة العسكريين وخلق نوع من الفوضى والتدهور في المجتمع التايلندي.

الهوامش

(١) سمير محمد إسماعيل الوزيري ، لي كوان يو ودورة في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سنغافورة (١٩٥٩ – ١٩٩٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ٢٠١٥)، ص١٣.

(٢) عبد العزيز المسلم ، مدائن الريح رحلات في العالم ، دار السويدي للنشر والتوزيع ، (أبو ظبي ، ٢٠٠٤) ، ص٣٦.

(٣) حسام الدين إبراهيم عثمان ، موسوعة دول العالم ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، ٢٠١٢)، ص٥١.

(٤) ماجد محيي آل غزاي الفتلاوي و رشا مجيد منديل الحاجم ، مقدمة في تاريخ دول جنوب شرق آسيا ، مؤسسة دار الصادق للثقافة ، بابل ، ٢٠٢٠، ص١٩، ٢٠.

(٥) المصدر نفسه ، ص٢٠.

(٦) جميل عبدالله محمد المصري ، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة ، مطبعة العبيكان ، (الرياض ، ٢٠١٣)، ص٥٩٢.

(٧) ماجد محيي آل غزاي الفتلاوي و رشا مجيد منديل الحاجم ، المصدر السابق ، ص٢٠- ٢١.

(٨) المصدر نفسه ، ص٦٥.

(٩) واين نافزيجر ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة : هبة عز الدين حسين ، دار حميثرا للنشر والترجمة، (د،م) ،(٢٠١٨)، ص١٣١.

(١٠) فايز صالح أبو جابر ، الاستعمار في جنوب شرقي آسيا ، دار البشير للنشر ، (عمان ، ١٩٩١)، ص٦٧.

(١١) هالة مهدي خيري ، الإسلام في مملكة فطاني ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد ١ ، المجلد ١٢ ، (بابل، ٢٠٢٢)، ص٣٧٧.

(١٢) ماجد محيي آل غزاي الفتلاوي و رشا مجيد منديل الحاجم ، المصدر السابق ، ص٦٥ – ٦٨.

(١٣) فايز صالح أبو جابر ، المصدر السابق ، ص٧٢ – ٧٣.

(١٤) حلف سيتو : وهو الحلف الذي يطلق علية معاهدة جنوب شرق آسيا ، وقع في ٨ ايلول ١٩٥٤م بين الولايات المتحدة الامريكية ونيوزلندا وبريطانيا وفرنسا وباكستان وتايلاند والفلبين ، وكان هدفة الوقوف ضد المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا . للمزيد ينظر : إبراهيم الحيدري ، سوسيولوجيا العنف والارهاب ، دار الساقي للنشر ، (٢٠١٧)، ص٨٥.

(١٥) مصطفى رمضان ، موسوعة الثقافة التاريخية والاثرية والحضارية ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، ٢٠٠٦)، ص٨٨ – ٩٠.

(١٦) هالة مهدي خيري ، المصدر السابق ، ٣٨٦.

(١٧) محمد الجابري ، موسوعة دول العالم (حقائق وأرقام) ، مجموعة النيل العربية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص١١٧.

(١٨) زولتان باراني ، الجندي والدولة المتغيرة بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والامريكيتين ، ترجمة : نبيل الخشن ، المركز العربي للنشر ، (بيروت ، ٢٠١٨)، ص٦٦.

(19) Daniel E. King.Thailand in 1995: Open Society, Dynamic Economy, Troubled Politics.Asian Survey.Vol. 36, No. 2, A Survey of Asia in 1995: Part II Published By: University of California Press.(Feb., 1996), pp. 135-136

(20)Flood Misery Highlights the Gulf Between Townsfolk and Villagers," Bangkok Post, 26.October 1995, p. 6.

(21)William A. Callahan, Duncan McCargo.Vote-Buying in Thailand's Northeast: The July 1995 General Election.*Asian Survey*, Vol. 36, No. 4 (Apr., 1996), p.337

(22)Thitinan Pongsudhirak.op.cit.p.270

(23)Baseel, 'The Military Relationship between Thailand and the United States in the Post September. 11th Era', 2009, p. 53.

(24)Paul Battersby.Border Politics and the Broader Politics of Thailand's International Relations in the 1990s: From Communism to Capitalism.*Pacific Affairs*, Vol. 71, No. 4 (Winter, 1998-1999), pp. 473-474

(25)Kitti Ratanachaya, Dapfai tai kab phak Communist malaya (The Malayan Communist Party and the .suppression of communism in the south) (Bangkok: Duang Kaew, 1999), p. 56-57

(26)S.p.Harish..Ethnic or Religious Cleavage? Investigating the Nature of the Conflict in Southern Thailand.*Contemporary Southeast Asia*, Vol. 28, No. 1 (April 2006..p.232

(1)Democratization in Southeast Asia, 2017, p.238

(28)Wolfram Schaffar.Citizenship, Rights and Adversarial Legalism in Thailand.Citizenship an Working Towards the Monarchy and its Discontents: Anti-Royal.Graffiti in Downtown Bangkok", Journal of Contemporary Asia 44, no. 3 (2014):p. 377-378

(29)William F. Case.ibid.p 527

(30)Peter Warr.Long-term Economic Performance in Thailand.ASEAN Economic Bulletin.Vol. 24, No. 1, Bridging the ASEAN Developmental Divide: Challenges and Prospects Published By: ISEAS - Yusof Ishak Institute.(April 2007), pp. 138-139

(31)Federico Ferrara.Thailand: minimally stable, minimally democratic International Political Science Review / Revue internationale de science politique.Vol. 32, No. 5, The Quality of Democracy in Asia Pacific Published By: Sage Publications, Ltd.(NOVEMBER 2011), p.512

(٣٢) تاكسين : وهو عقيد سابق في الشرطة التايلاندية وأحد انجح رجال الاعمال التايلانديين ، قام بتأسيس حزب جديد في تايلاند (تاي راك تاي) الذي تمكن في الفوز في انتخابات عام ٢٠٠١م وتقليد تاكسين رئاسة الوزراء حتى عام ٢٠٠٦م . للمزيد ينظر : زولتان باراني ، المصدر السابق ، ص٣٠٠.

(١) عبد الرحمن المنصوري ، تقارير أزمة تايلاند : أسبابها ومستقبلها ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٤ شباط ٢٠١٤، ص٢-٣.

(34)Pavin Chachavalpongpun.The Necessity of Enemies in Thailand's Troubled Politics Asian Survey.Vol. 51, No. 6. Published By: University of California Press(November/December 2011), p.1019

(35)Paul Chambers.HAS EVERYTHING CHANGED IN THAI POLITICS UNDER THAKSIN? Political Factions Before 2001 Through 2004.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies.Vol. 17, No. 2. Published By: Board of Trustees of Northern Illinois University on behalf of Northern Illinois University and its Center for Southeast Asian Studies.(2006), pp. 7-9

(٣٦) أسماء سراج الدين ، الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند ، مجلة آفاق آسيوية للبحوث والدراسات ، العدد ١١ ، ٢٠٢٣، ص١٥٨.

(37)Kitti Prasirtsuk.From Political Reform and Economic Crisis to Coup d'état in Thailand: The Twists and Turns of the Political Economy, 1997–2006.Asian Survey.Vol. 47, No. 6 Published By: University of California Press (November/December 2007), p. 872

(38)Kitti Prasirtsuk.ibid.p.880

(٣٩) أسماء سراج الدين ، المصدر السابق ، ص١٥٩.

(40)Robert B. Albritton.Thailand in 2005: The Struggle for Democratic Consolidation Vol. 46, No. 1. Published By: University of California Press.(January/February 2006), pp. 140-141

(41)Robert Alberton.ibid.p.145

(42)Danny Unger, Chandra Mahakanjana.Decentralization in Thailand.*Journal of Southeast Asian Economies*, Vol. 33, No. 2, Special Focus: (De)centralization in Southeast Asia (August 2016), pp. 172-173

(43)James Ockey.Thailand in 2006: Retreat to Military Rule.*Asian Survey*, Vol. 47, No. 1 (January/February 2007), p.133

(44)Kevin Hewison.Thailand after the "Good" Coup.*The Brown Journal of World Affairs*, Vol. 14, No. 1 (FALL / WINTER 2007), p. 237

(45)James Ockey.Introduction: Alternative Explanations for the 2006 Coup in Thailand.*Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies*, Vol. 19, No. 1 (2007), pp.5-6

(46)ibid.p.100

(٤٧) أسماء سراج الدين ، المصدر السابق ، ص١٦٠.

(48)Kitti Prasirtsuk.Thailand in 2008: Crises Continued.*Asian Survey*, Vol. 49, No. 1 (January/February 2009), pp. 174-175

(49)Thitinan Pongsudhirak, "Thailand since the Coup," Journal of Democracy 19:4 , October 2008., pp. 140, 141

(50)Kitti Prasirtsuk.Thailand in 2009: Colored by Turbulence.*Asian Survey*, Vol. 50, No. 1 (January/February 2010), p.203.

(51)Chairat Charoensin-o-larn.THAILAND IN 2009: Unusual Politics Becomes Usual.*Southeast Asian Affairs*, (2010), p.289

(52)Catharin Dalpino.Thailand in 2010: Rupture and Attempts at Reconciliation.*Asian Survey*, Vol. 51, No. 1 (January/February 2011), pp. 155-156

(53)Catharin Dalpino.ibid.p.158

(54)Michael K. Connors.THAILAND'S EMERGENC STATE: Struggles and Transformations.*Southeast Asian Affairs*, (2011), p.245

(55)Catharin Dalpino.Op.cit.p.171

(56) Catharin Dalpino.Thailand in 2011: High Tides and Political Tensions.*Asian Survey*, Vol. 52, No. 1 (January/February 2012), p.195

(57)Aim singing.From the Street to the Ballot Box: The July 2011 Elections and the Rise of Social Movements in Thailand.*Contemporary Southeast Asia*, Vol. 34, No. 3 (December 2012), p.389

(58)Nicholas Farrelly.THAILAND IN 2013: Haunted by the History of a Perilous Tomorrow.*Southeast Asian Affairs*, (2014), p.168

(59)Duncan McCargo.THAILAND IN 2014: The Trouble with Magic Swords.*Southeast Asian Affairs*, (2015), pp. 337-338

(٦٠) أسماء سراج الدين ، المصدر السابق ، ص١٦٠.

(٦١) عبد القادر دندن وآخرون ، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية ومصير الليبرالية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ،(عمان ، ٢٠٢٤)، ص١٠٧.

(62)Bisan Robinskhing.Thailand.Pacific Currents: The Responses of U.S. Allies and Security Partners in East Asia to China's Rise, 2008, p.208

(63)Bisan Robinskhing.ibid.p.210

(٦٤) الأفضليات المعمم : هو نظام انبثق من مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة عام ١٩٦٨م الخاص بتعريف مشكلات الدول الاقل نمواً ، وتمديد المهل لها قبل ان يستوجب عليها استيفاء كافة شروط الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الخاصة ، وكذلك حجم التبادل الاقتصادي الذي تقدمة الدول الغنية او المتقدمة ، من الناتج المحلي لكل منها ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية واعادة النظر في تركيبة المؤسسات المالية الدولية . للمزيد ينظر : سعود بن خلف النويمسي ، القانون الدولي العام ، مكتبة القانون الاقتصادي ، (الرياض ، ٢٠١٤)، ص٥١٣.

(65)Suchitra Punyaratabandhu.Thailand in 1997: Financial Crisis and Constitutional Reform.*Asian Survey*, Vol. 38, No. 2, A Survey of Asia in 1997: Part II (Feb., 1998), pp. 161-162

(66)Jonathan E. Leightner.Thailand's Financial Crisis: Its Causes, Consequences, and Implications.*Journal of Economic Issues*, Vol. 41, No. 1 (Mar., 2007), p.61

(٦٧) دريد كامل آل شبيب ، المالية الدولية ، دار الخليج للنشر ، عمان ، ٢٠٢٠، ص١٧٨.

(68)Thitinan Pongsudhirak.Thailand’s strategic drift: Domestic determinants amidst superpower competition.Jun. 1, 2020.p.263

(69)Kitti Prasirtsuk.An Ally at the Crossroads: Thailand in the US Alliance System.Global Allies: Comparing US Alliances in the 21st Century, 2017, p.111

(70)Suchitra Punyaratabandhu.Thailand in 1998: A False Sense of Recovery.*Asian Survey*, Vol. 39, No. 1, A Survey of Asia in 1998 (Jan. - Feb., 1999), pp. 80-81

(71)William F. Case. Thai Democracy. 2001.out Of The Equilibrium .*Asian Survey*, Vol. 41, No. 3 (May/June 2001), p.525

(72)Prajack kongkirato.The Rise and Fall of Electoral Viol

قائمة المصادر .

أولاً : الرسائل والأوطاريح الجامعية :

(١)سمير محمد إسماعيل الوزيري ، لي كوان يو ودورة في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سنغافورة (١٩٥٩ – ١٩٩٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ٢٠١٥).

ثانياً: الكتب العربية والمعربة .

(١)إبراهيم الحيدري ، سوسيولوجيا العنف والارهاب ، دار الساقي للنشر ، (٢٠١٧ ، القاهرة)

(٢) جميل عبدالله محمد المصري ، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة ، مطبعة العبيكان ، (الرياض ، ٢٠١٣).

(٣)دريد كامل آل شبيب ، المالية الدولية ، دار الخليج للنشر ، (عمان ، ٢٠٢٠).

(٤)زولتان باراني ، الجندي والدولة المتغيرة بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والامريكيتين ، ترجمة : نبيل الخشن ، المركز العربي للنشر ،(بيروت ، ٢٠١٨).

(٥)سعود بن خلف النويمسي ، القانون الدولي العام ، مكتبة القانون الاقتصادي ،(الرياض ٢٠١٤).

(٦)عبد العزيز المسلم ، مدائن الريح رحلات في العالم ، دار السويدي للنشر والتوزيع ، (أبو ظبي ، ٢٠٠٤).

(٧)عبد القادر دندن وآخرون ، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية ومصير الليبرالية ، دار الخليج للنشر والتوزيع ،(عمان ، ٢٠٢٢).
(٨)فايز صالح أبو جابر ، الاستعمار في جنوب شرقي آسيا ، دار البشير للنشر ،(عمان ، ١٩٩١.).
(٩)ماجد محيي آل غزاي الفتلاوي و رشا مجيد منديل الحاجم ، مقدمة في تاريخ دول جنوب شرق آسيا ، مؤسسة دار الصادق للثقافة ،(بابل ، ٢٠٢٠).
(١٠)واين نافزيجر ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة : هبة عز الدين حسين ، دار حميثرا للنشر والترجمة ، (٢٠١٨، بيروت).

ثالثاً : الكتب باللغة الاجنبية .

(1)Flood Misery Highlights the Gulf Between Townsfolk and Villagers," Bangkok Post, 26.October 1995
(2)Bisan Robinskhing.Thailand.Pacific Currents: The Responses of U.S. Allies and Security Partners in East Asia to China's Rise, 2008
(3)Thitinan Pongsudhirak.Thailand's strategic drift: Domestic determinants amidst superpower competition.Jun. 1, 2020.p.263
(4)Kitti Prasirtsuk.An Ally at the Crossroads: Thailand in the US Alliance System.Global Allies: Comparing US Alliances in the 21st Century, 2017,
(5)Baseel, 'The Military Relationship between Thailand and the United States in the Post September. 11th Era', 2009,
(6)Kitti Ratanachaya, Dapfai tai kab phak Communist malaya (The Malayan Communist Party and the .suppression of communism in the south) (Bangkok: Duang Kaew.
(7)Wolfram Schaffar.Citizenship, Rights and Adversarial Legalism in Thailand.Citizenship and Democratization in Southeast Asia, 2017.
(8)Duncan McCargo.THAILAND IN 2014: The Trouble with Magic Swords.Southeast Asian Affairs, (2015).
(9)Pavin Chachavalpongpun.THE POLITICS OF INTERNATIONAL SANCTIONS: THE 2014 COUP IN THAILAND.Journal of International.
(10)Michael K. Connors.THAILAND'S EMERGENCY STATE: Struggles and Transformations.Southeast Asian Affairs, (2011).
(11)Chairat Charoensin-o-larn.THAILAND IN 2009: Unusual Politics Becomes Usual.Southeast Asian Affairs, (2010),.
(12)Prajack kongkirato.The Rise and Fall of Electoral Violence in Thailand: Changing Rules, Structures and Power Landscapes, 1997.
(13)S.p.Harish..Ethnic or Religious Cleavage? Investigating the Nature of the Conflict in Southern Thailand.Contemporary Southeast Asia, Vol. 28, No. 1 (April 2006.
(14)Nicholas Farrelly.THAILAND IN 2013: Haunted by the History of a Perilous Tomorrow.Southeast Asian Affairs, (2014).

رابعاً : البحوث والمقالات .

أ : باللغة العربية .

(١)أسماء سراج الدين ، الحركات الانفصالية في جنوب تايلاند ، مجلة آفاق آسيوية للبحوث والدراسات ، العدد ١١ ،(بيروت ، بيروت).

(٢)عبد الرحمن المنصوري ، تقارير أزمة تايلاند : أسبابها ومستقبلها ، مركز الجزيرة للدراسات ،(٢٤ شباط ٢٠١٤.).

(٣)هالة مهدي خيري ، الإسلام في مملكة فطاني ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد ١٢ ، العدد ١ ، ٢٠٢٢.

ب : باللغة الاجنبية :-

(1)Daniel E. King.Thailand in 1995: Open Society, Dynamic Economy, Troubled Politics.Asian Survey.Vol. 36, No. 2, A Survey of Asia in 1995: Part II Published By: University of California Press.(Feb., 1996).

(2)William A. Callahan, Duncan McCargo.Vote-Buying in Thailand's Northeast: The July 1995 General Election.Asian Survey, Vol. 36, No. 4 (Apr., 1996).

(3)Suchitra Punyaratabandhu.Thailand in 1997: Financial Crisis and Constitutional Reform.Asian Survey, Vol. 38, No. 2, A Survey of Asia in 1997: Part II (Feb., 1998), pp. 161-162

(4)Suchitra Punyaratabandhu.Thailand in 1998: A False Sense of Recovery.Asian Survey, Vol. 39, No. 1, A Survey of Asia in 1998 (Jan. - Feb., 1999).

(5)Paul Battersby.Border Politics and the Broader Politics of Thailand's International Relations in the 1990s: From Communism to Capitalism.Pacific Affairs, Vol. 71, No. 4 (Winter, 1998-1999).

(6)Working Towards the Monarchy and its Discontents: Anti-Royal.Graffiti in Downtown Bangkok", Journal of Contemporary Asia 44, no. 3 (2014).

(7)William F. Case. Thai Democracy. 2001.out Of The Equilibrium .Asian Survey, Vol. 41, No. 3 (May/June 200).

(8)Federico Ferrara.Thailand: minimally stable, minimally democratic.International Political Science Review / Revue internationale de science politique.Vol. 32, No. 5, The Quality of Democracy in Asia Pacific Published By: Sage Publications, Ltd.(NOVEMBER 2011).

(9)Pavin Chachavalpongpun.The Necessity of Enemies in Thailand's Troubled Politics.Asian Survey.Vol. 51, No. 6. Published By: University of California Press(November/December 2011).

(10)Paul Chambers.HAS EVERYTHING CHANGED IN THAI POLITICS UNDER THAKSIN? Political Factions Before 2001 Through 2004.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies.Vol. 17, No. 2. Published By: Board of Trustees of Northern Illinois University on behalf of Northern Illinois University and its Center for Southeast Asian Studies.(2006).

(11)Kitti Prasirtsuk.From Political Reform and Economic Crisis to Coup d'état in Thailand: The Twists and Turns of the Political Economy, 1997–2006.Asian Survey.Vol. 47, No. 6 Published By: University of California Press (November/December 2007.
(12)Pasuk Phongpaichit and Chris Baker.Thailand: Fighting over Democracy.Economic and Political Weekly.Vol. 43, No. 50. Published By: Economic and Political Weekly(Dec. 13 - 19, 2008).
(13)Robert B. Albritton.Thailand in 2005: The Struggle for Democratic Consolidation.Vol. 46, No. 1. Published By: University of California Press.(January/February 2006)
(14)Danny Unger, Chandra Mahakanjana.Decentralization in Thailand.Journal of Southeast Asian Economies, Vol. 33, No. 2, Special Focus: (De)centralization in Southeast Asia (August 2016).
(15)James Ockey.Thailand in 2006: Retreat to Military Rule.Asian Survey, Vol. 47, No. 1 (January/February 2007), p.133.
(16)Kevin Hewison.Thailand after the "Good" Coup.The Brown Journal of World Affairs, Vol. 14, No. 1 (FALL / WINTER 2007).
(17)James Ockey.Introduction: Alternative Explanations for the 2006 Coup in Thailand.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies, Vol. 19, No. 1 (2007).
(18)James Ockey.Thailand's 'Professional Soldiers' and Coup-making: The Coup of 2006.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies, Vol. 19, No. 1 (2007).
(19)Jonathan E. Leightner.Thailand's Financial Crisis: Its Causes, Consequences, and Implications.Journal of Economic Issues, Vol. 41, No. 1 (Mar., 2007),.
(20)2011.Contemporary Southeast Asia, Vol. 36, No. 3, Special Focus, 2014.
(21)Kitti Prasirtsuk.Thailand in 2008: Crises Continued.Asian Survey, Vol. 49, No. 1 (January/February 2009), pp. 174-175.
(22)Thitinan Pongsudhirak, “Thailand since the Coup,” Journal of Democra

cy 19:4 , October 2008.,

(23)Kitti Prasirtsuk.Thailand in 2009: Colored by Turbulence.Asian Survey, Vol. 50, No. 1 (January/February 2010),.
(24)Catharin Dalpino.Thailand in 2010: Rupture and Attempts at Reconciliation.Asian Survey, Vol. 51, No. 1 (January/February 2011).,
(25)Catharin Dalpino.Thailand in 2011: High Tides and Political Tensions.Asian Survey, Vol. 52, No. 1 (January/February 2012).
(26)Aim singing.From the Street to the Ballot Box: The July 2011 Elections and the Rise of Social Movements in Thailand.Contemporary Southeast Asia, Vol. 34, No. 3 (December 2012).
(27)Affairs, Vol. 68, No. 1, Breaking Point: Protests and Revolutions in the 21st Century (FALL/WINTER 2014).

(28)Peter Warr.Long-term Economic Performance in Thailand.ASEAN Economic Bulletin.Vol. 24, No. 1, Bridging the ASEAN Developmental Divide: Challenges and Prospects Published By: ISEAS - Yusof Ishak Institute.(April 2007.

سادساً : الموسوعات العربية .

(١)حسام الدين إبراهيم عثمان ، موسوعة دول العالم ، دار العلوم للنشر والتوزيع ،(القاهرة ، ٢٠١٢).

(٢)محمد الجابري ، موسوعة دول العالم (حقائق وأرقام) ، مجموعة النيل العربية للنشر ، (القاهرة ، ٢٠٠٤).

(٣)مصطفى رمضان ، موسوعة الثقافة التاريخية والاثرية والحضارية ، دار الفكر العربي ،(القاهرة ، ٢٠٢٠).

List of sources.

First: University theses and dissertations:

(١) Samir Muhammad Ismail Al-Waziri, Lee Kuan Yew and his role in political, economic and social developments in Singapore (1959-1990), unpublished master's thesis, College of Arts, (University of Baghdad, 2015)

Second: Arabic and translated books.

(١) Ibrahim Al-Haidari, Sociology of Violence and Terrorism, Dar Al-Saqi Publishing House, (2017, Cairo)

(٢) Jamil Abdullah Muhammad Al-Masry, The Present of the Islamic World and its Contemporary Issues, Al-Obeikan Press, (Riyadh, 2013)

(٣) Duraid Kamil Al-Shabib, International Finance, Dar Al-Khaleej Publishing House, (Amman, 2020)

(٤) Zoltan Barany, The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe and the Americas, translated by: Nabil Al-Khashen, Arab Center for Publishing, (Beirut, 2018)

(٥)Saud bin Khalaf Al-Nuwaimsi, Public International Law, Economic Law Library, (Riyadh, 2014)

(٦)Abdul Aziz Al-Muslim, Cities of the Wind: Travels in the World, Dar Al-Suwaidi for Publishing and Distribution, (Abu Dhabi, 2004)

(٧)Abdul Qader Dandan and others, Global Financial and Economic Crises and the Fate of Liberalism, Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, (Amman, 2022)

(٨)Fayez Saleh Abu Jaber, Colonialism in Southeast Asia, Dar Al-Basheer for Publishing, (Amman, 1991)

(٩)Majid Muhi Al-Ghazai Al-Fatlawi and Rasha Majeed Mandil Al-Hajem, Introduction to the History of Southeast Asian Countries, Dar Al-Sadiq Foundation for Culture, (Babylon, 2020). (10) Wayne Nafziger, Economic Development, translated by: Hiba Ezz El-Din Hussein, Hamithra Publishing and Translation House, (2018, Beirut)

ثالثاً : الكتب باللغة الاجنبية .

(15)Flood Misery Highlights the Gulf Between Townsfolk and Villagers," Bangkok Post, 26.October 1995

(16)Bisan Robinskhing.Thailand.Pacific Currents: The Responses of U.S. Allies and Security Partners in East Asia to China’s Rise, 2008

(17)Thitinan Pongsudhirak.Thailand's strategic drift: Domestic determinants amidst superpower competition.Jun. 1, 2020.p.263
(18)Kitti Prasirtsuk.An Ally at the Crossroads: Thailand in the US Alliance System.Global Allies: Comparing US Alliances in the 21st Century, 2017,
(19)Baseel, 'The Military Relationship between Thailand and the United States in the Post September. 11th Era', 2009,
(20)Kitti Ratanachaya, Dapfai tai kab phak Communist malaya (The Malayan Communist Party and the .suppression of communism in the south) (Bangkok: Duang Kaew.
(21)Wolfram Schaffar.Citizenship, Rights and Adversarial Legalism in Thailand.Citizenship and Democratization in Southeast Asia, 2017.
(22)Duncan McCargo.THAILAND IN 2014: The Trouble with Magic Swords.Southeast Asian Affairs, (2015).
(23)Pavin Chachavalpongpun.THE POLITICS OF INTERNATIONAL SANCTIONS: THE 2014 COUP IN THAILAND.Journal of International.
(24)Michael K. Connors.THAILAND'S EMERGENCY STATE: Struggles and Transformations.Southeast Asian Affairs, (2011).
(25)Chairat Charoensin-o-larn.THAILAND IN 2009: Unusual Politics Becomes Usual.Southeast Asian Affairs, (2010),.
(26)Prajack kongkirato.The Rise and Fall of Electoral Violence in Thailand: Changing Rules, Structures and Power Landscapes, 1997.
(27)S.p.Harish..Ethnic or Religious Cleavage? Investigating the Nature of the Conflict in Southern Thailand.Contemporary Southeast Asia, Vol. 28, No. 1 (April 2006.
(28)Nicholas Farrelly.THAILAND IN 2013: Haunted by the History of a Perilous Tomorrow.Southeast Asian Affairs, (2014).

Fourth: Research and articles.

A: In Arabic.

(١)Asmaa Siraj al-Din, Separatist movements in southern Thailand, Asian Horizons Journal for Research and Studies, Issue 11, (Beirut, Beirut.(
(٢)Abdul Rahman al-Mansouri, Reports on the Thailand Crisis: Its Causes and Future, Al Jazeera Center for Studies, (February 24, 2014.(
(٣)Hala Mahdi Khairy, Islam in the Kingdom of Pattani, Babylon Center Journal for Humanities Studies, Volume 12, Issue 1, 2022.

ب : باللغة الاجنبية :-

(29)Daniel E. King.Thailand in 1995: Open Society, Dynamic Economy, Troubled Politics.Asian Survey.Vol. 36, No. 2, A Survey of Asia in 1995: Part II Published By: University of California Press.(Feb., 1996).
(30)William A. Callahan, Duncan McCargo.Vote-Buying in Thailand's Northeast: The July 1995 General Election.Asian Survey, Vol. 36, No. 4 (Apr., 1996).
(31)Suchitra Punyaratabandhu.Thailand in 1997: Financial Crisis and Constitutional Reform.Asian Survey, Vol. 38, No. 2, A Survey of Asia in 1997: Part II (Feb., 1998), pp. 161-162
(32)Suchitra Punyaratabandhu.Thailand in 1998: A False Sense of Recovery.Asian Survey, Vol. 39, No. 1, A Survey of Asia in 1998 (Jan. - Feb., 1999).

(33)Paul Battersby.Border Politics and the Broader Politics of Thailand's International Relations in the 1990s: From Communism to Capitalism.Pacific Affairs, Vol. 71, No. 4 (Winter, 1998-1999).
(34)Working Towards the Monarchy and its Discontents: Anti-Royal.Graffiti in Downtown Bangkok", Journal of Contemporary Asia 44, no. 3 (2014).
(35)William F. Case. Thai Democracy. 2001.out Of The Equilibrium .Asian Survey, Vol. 41, No. 3 (May/June 200).
(36)Federico Ferrara.Thailand: minimally stable, minimally democratic.International Political Science Review / Revue internationale de science politique.Vol. 32, No. 5, The Quality of Democracy in Asia Pacific Published By: Sage Publications, Ltd.(NOVEMBER 2011).
(37)Pavin Chachavalpongpun.The Necessity of Enemies in Thailand's Troubled Politics.Asian Survey.Vol. 51, No. 6. Published By: University of California Press(November/December 2011).
(38)Paul Chambers.HAS EVERYTHING CHANGED IN THAI POLITICS UNDER THAKSIN? Political Factions Before 2001 Through 2004.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies.Vol. 17, No. 2. Published By: Board of Trustees of Northern Illinois University on behalf of Northern Illinois University and its Center for Southeast Asian Studies.(2006).
(39)Kitti Prasirtsuk.From Political Reform and Economic Crisis to Coup d'état in Thailand: The Twists and Turns of the Political Economy, 1997–2006.Asian Survey.Vol. 47, No. 6 Published By: University of California Press (November/December 2007.
(40)Pasuk Phongpaichit and Chris Baker.Thailand: Fighting over Democracy.Economic and Political Weekly.Vol. 43, No. 50. Published By: Economic and Political Weekly(Dec. 13 - 19, 2008).
(41)Robert B. Albritton.Thailand in 2005: The Struggle for Democratic Consolidation.Vol. 46, No. 1. Published By: University of California Press.(January/February 2006)
(42)Danny Unger, Chandra Mahakanjana.Decentralization in Thailand.Journal of Southeast Asian Economies, Vol. 33, No. 2, Special Focus: (De)centralization in Southeast Asia (August 2016).
(43)James Ockey.Thailand in 2006: Retreat to Military Rule.Asian Survey, Vol. 47, No. 1 (January/February 2007), p.133.
(44)Kevin Hewison.Thailand after the "Good" Coup.The Brown Journal of World Affairs, Vol. 14, No. 1 (FALL / WINTER 2007).
(45)James Ockey.Introduction: Alternative Explanations for the 2006 Coup in Thailand.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies, Vol. 19, No. 1 (2007).
(46)James Ockey.Thailand's 'Professional Soldiers' and Coup-making: The Coup of 2006.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies, Vol. 19, No. 1 (2007).
(47)Jonathan E. Leightner.Thailand's Financial Crisis: Its Causes, Consequences, and Implications.Journal of Economic Issues, Vol. 41, No. 1 (Mar., 2007),.
(48)2011.Contemporary Southeast Asia, Vol. 36, No. 3, Special Focus, 2014.
(49)Kitti Prasirtsuk.Thailand in 2008: Crises Continued.Asian Survey, Vol. 49, No. 1 (January/February 2009), pp. 174-175.
(50)Thitinan Pongsudhirak, "Thailand since the Coup," Journal of Democra

cy 19:4 , October 2008.,
(51)Kitti Prasirtsuk.Thailand in 2009: Colored by Turbulence.Asian Survey, Vol. 50, No. 1 (January/February 2010),.
(52)Catharin Dalpino.Thailand in 2010: Rupture and Attempts at Reconciliation.Asian Survey, Vol. 51, No. 1 (January/February 2011).,
(53)Catharin Dalpino.Thailand in 2011: High Tides and Political Tensions.Asian Survey, Vol. 52, No. 1 (January/February 2012).

(54)Aim singing.From the Street to the Ballot Box: The July 2011 Elections and the Rise of Social Movements in Thailand.Contemporary Southeast Asia, Vol. 34, No. 3 (December 2012).
(55)Affairs, Vol. 68, No. 1, Breaking Point: Protests and Revolutions in the 21st Century (FALL/WINTER 2014).
(56)Peter Warr.Long-term Economic Performance in Thailand.ASEAN Economic Bulletin.Vol. 24, No. 1, Bridging the ASEAN Developmental Divide: Challenges and Prospects Published By: ISEAS - Yusof Ishak Institute.(April 2007.

ب : باللغة الاجنبية :-

(57)Daniel E. King.Thailand in 1995: Open Society, Dynamic Economy, Troubled Politics.Asian Survey.Vol. 36, No. 2, A Survey of Asia in 1995: Part II Published By: University of California Press.(Feb., 1996).
(58)William A. Callahan, Duncan McCargo.Vote-Buying in Thailand's Northeast: The July 1995 General Election.Asian Survey, Vol. 36, No. 4 (Apr., 1996).
(59)Suchitra Punyaratabandhu.Thailand in 1997: Financial Crisis and Constitutional Reform.Asian Survey, Vol. 38, No. 2, A Survey of Asia in 1997: Part II (Feb., 1998), pp. 161-162
(60)Suchitra Punyaratabandhu.Thailand in 1998: A False Sense of Recovery.Asian Survey, Vol. 39, No. 1, A Survey of Asia in 1998 (Jan. - Feb., 1999).
(61)Paul Battersby.Border Politics and the Broader Politics of Thailand's International Relations in the 1990s: From Communism to Capitalism.Pacific Affairs, Vol. 71, No. 4 (Winter, 1998-1999).
(62)Working Towards the Monarchy and its Discontents: Anti-Royal.Graffiti in Downtown Bangkok", Journal of Contemporary Asia 44, no. 3 (2014).
(63)William F. Case. Thai Democracy. 2001.out Of The Equilibrium .Asian Survey, Vol. 41, No. 3 (May/June 200).
(64)Federico Ferrara.Thailand: minimally stable, minimally democratic.International Political Science Review / Revue internationale de science politique.Vol. 32, No. 5, The Quality of Democracy in Asia Pacific Published By: Sage Publications, Ltd.(NOVEMBER 2011).
(65)Pavin Chachavalpongpun.The Necessity of Enemies in Thailand's Troubled Politics.Asian Survey.Vol. 51, No. 6. Published By: University of California Press(November/December 2011).
(66)Paul Chambers.HAS EVERYTHING CHANGED IN THAI POLITICS UNDER THAKSIN? Political Factions Before 2001 Through 2004.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies.Vol. 17, No. 2. Published By: Board of Trustees of Northern Illinois University on behalf of Northern Illinois University and its Center for Southeast Asian Studies.(2006).
(67)Kitti Prasirtsuk.From Political Reform and Economic Crisis to Coup d'état in Thailand: The Twists and Turns of the Political Economy, 1997–2006.Asian Survey.Vol. 47, No. 6 Published By: University of California Press (November/December 2007.
(68)Pasuk Phongpaichit and Chris Baker.Thailand: Fighting over Democracy.Economic and Political Weekly.Vol. 43, No. 50. Published By: Economic and Political Weekly(Dec. 13 - 19, 2008).
(69)Robert B. Albritton.Thailand in 2005: The Struggle for Democratic Consolidation.Vol. 46, No. 1. Published By: University of California Press.(January/February 2006)
(70)Danny Unger, Chandra Mahakanjana.Decentralization in Thailand.Journal of Southeast Asian Economies, Vol. 33, No. 2, Special Focus: (De)centralization in Southeast Asia (August 2016).
(71)James Ockey.Thailand in 2006: Retreat to Military Rule.Asian Survey, Vol. 47, No. 1 (January/February 2007), p.133.
(72)Kevin Hewison.Thailand after the "Good" Coup.The Brown Journal of World Affairs, Vol. 14, No. 1 (FALL / WINTER 2007).

(73)James Ockey.Introduction: Alternative Explanations for the 2006 Coup in Thailand.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies, Vol. 19, No. 1 (2007).
(74)James Ockey.Thailand's 'Professional Soldiers' and Coup-making: The Coup of 2006.Crossroads: An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies, Vol. 19, No. 1 (2007).
(75)Jonathan E. Leightner.Thailand's Financial Crisis: Its Causes, Consequences, and Implications.Journal of Economic Issues, Vol. 41, No. 1 (Mar., 2007),.
(76)2011.Contemporary Southeast Asia, Vol. 36, No. 3, Special Focus, 2014.
(77)Kitti Prasirtsuk.Thailand in 2008: Crises Continued.Asian Survey, Vol. 49, No. 1 (January/February 2009), pp. 174-175.
(78)Thitinan Pongsudhirak, "Thailand since the Coup," Journal of Democra
cy 19:4 , October 2008.,
(79)Kitti Prasirtsuk.Thailand in 2009: Colored by Turbulence.Asian Survey, Vol. 50, No. 1 (January/February 2010),.
(80)Catharin Dalpino.Thailand in 2010: Rupture and Attempts at Reconciliation.Asian Survey, Vol. 51, No. 1 (January/February 2011).,
(81)Catharin Dalpino.Thailand in 2011: High Tides and Political Tensions.Asian Survey, Vol. 52, No. 1 (January/February 2012).
(82)Aim singing.From the Street to the Ballot Box: The July 2011 Elections and the Rise of Social Movements in Thailand.Contemporary Southeast Asia, Vol. 34, No. 3 (December 2012).
(83)Affairs, Vol. 68, No. 1, Breaking Point: Protests and Revolutions in the 21st Century (FALL/WINTER 2014).
(84)Peter Warr.Long-term Economic Performance in Thailand.ASEAN Economic Bulletin.Vol. 24, No. 1, Bridging the ASEAN Developmental Divide: Challenges and Prospects Published By: ISEAS - Yusof Ishak Institute.(April 2007.

.Sixth: Arab encyclopedias

(١)Hossam El-Din Ibrahim Othman, Encyclopedia of the World's Countries, Dar Al-Ulum for Publishing and Distribution, (Cairo, 2012)
(٢)Mohamed Al-Jabri, Encyclopedia of the World's Countries (Facts and Figures), Nile Arab Publishing Group, (Cairo, 2004.)
(٣)Mustafa Ramadan, Encyclopedia of Historical, Archaeological and Civilizational Culture, Dar Al-Fikr Al-Arabi, (Cairo, 2020)